المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

كأداة للتمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر

منيرة سلامي

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –الجزائر

إيمان ببة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير

جامعة قاصدي مرباح –ورقلة –الجزائر

ملخص: استطاعت المرأة إبراز تميزها في بعض القطاعات، مما جعلها تقدم على خوض تجربة العمل في المشاريع الصغيرة والأعمال المقاولاتية الخاصة التي لطالما تم ربطها بقضايا النوع الاجتماعي لا بالقدرة على الأداء، وفي ظل مجموعة من الظروف المحيطة بالمرأة سعت أغلب الدول ومن بينها الجزائر إلى اعتماد استراتيجيات تنموية مستحدثة نذكر منها التمكين الاقتصادي لأنه من أكثر المفاهيم اعترافا اعترافا بالمرأة كعنصر فاعل في النسيج الاقتصادي ويجعل من التنمية أكثر مشاركة بين النساء والرجال عن طريق دعم المقاولة. وهو ما نسلط عليه الضوء في هذا المقال أين نتساءل من خلاله عن سبب اعتبار نشاط المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كأداة لتمكينها اقتصاديا في الجزائر؟؟ ؛ وبغية الوصول إلى إجابة لتساؤلنا اعتمدنا على نتائج دراسة ميدانية شملت مجموعة من صاحبات المشاريع الصغيرة والمتوسطة بولاية ورقلة.

الكلمات المفتاحية: التمكين الاقتصادي للمرأة ، المقاولة النسوية، الؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

Abstract :

Woman was able to highlight excellence in the work to the level of some sectors and she is looking for all different forms of work , She went to the small business and entrepreneurship seen by another's as not related to Gender and the ability to perform under a range of circumstances surrounding most of the woman sought countries , including Algeria to the adoption of innovative development strategies of empowerment among them because it is more recognition of the concept of woman as an actor in the economic fabric , it also makes the process of development more partnership among women and men by supporting entrepreneurial women and this was the subject of our research which we ask through , which the reason for considering women's activities in the sector of small and medium sized private enterprises as a tool to reduce their ability entrepreneurial??, and to try to cure the problem in our research we've relied on the field study which included a group of owners of small and medium-sized enterprises in the state of Ouargla .

Keywords :

Economic empowerment of women, Women's entrepreneurship, SME.

مقدمة:

إن الاهتمام بالدور الاقتصادي للمرأة من خلال تمكينها في شتى المجالات ليس وليد الصدفة بل هو نتاج الجهود المتفانية لمختلف الأطراف (المصالح العمومية، الحكومات، آلاف النشطين في مجال حقوق المرأة...الخ) في العالم. أين استطاعت هذه الأخيرة أن تغير نشاط المرأة في مجال الأعمال المقاولاتية من حلم صعب المنال عليها ليصبح جزء من رؤية عالمية ؛ وبذلك اتضح الدور الذي تؤديه المرأة في عملية المساهمة في التنمية الاقتصادية بالعديد من دول العالم.

وبالرغم من ذلك، فما يزال هذا الدور ثانوي في العديد من الدول وأفضل مثال عن ذلك المساهمة الاقتصادية للمرأة في المنطقة العربية أين نجدها تتزايد بنسب متفاوتة نتيجة للأوضاع السياسية والاقتصادية المتباينة في دول المنطقة والتي تؤثر بدورها على توفر فرص العمل وتطور تعليم المرأة والبنية الاجتماعية حيث تعتبر مساهمة المرأة العربية في الاقتصاد منخفضة جدا بالمقـــــــارنة مع نظيراتها في باقي أنحاء العـــــالم، ويعود ذلك إلى التركيز على قضايا متعددة مثل دور المرأة الإنجابي والقيم الثقافية والاجتماعية والتمييز القاسي الذي تواجهه لدى دخولها سوق العمل من جهة، وبسبب الضغوط الاقتصادية ومحدودية فرص العمل وتوسع سوق العمل في المنطقة العربية بشكل عام من جهة أخرى. بالإضافة إلى محدودية إمكانية وصول المرأة للمصادر المختلفة من موارد مالية ومهارات وتعليم.

وبالتالي فإن زيادة مشاركة المرأة في قطاع الاقتصاد والارتقاء بحقوقها وتمكينها من الوصول للموارد والتحكم بها يعتبر تحديا بالنسبة لأغلب الدول العربية إذ يتطلب أكثر من التغلب على الفروقات التربوية ما بين الفتيات والأولاد، حيث يحتاج بالإضافة إلى ذلك تغيير المواقف والإقرار بقدرات النساء وإنتاجيتهن في الاقتصاد الرسمي وغير الرسمي.

والجزائر بدورها حاولت إرساء إستراتيجية وطنية للنهوض بدور المرأة وتفعليه من خلال الاهتمام بتعليمها وبتفعيل دورها الاقتصادي والاجتماعي، إلا أن الإحصائيات التي أفرزتها التقارير المختلفة داخل وخارج الوطن، أظهرت تضائل دورها فيما يخص إنشاء المؤسسات بالمقارنة مع بقية البلدان الأجنبية وحتى العربية. وعلى العموم سنحاول من خلال هذا المقال توضيح سبب اعتبار نشاط المرأة في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة كأداة لتمكينها اقتصاديا في الجزائر، وهل من الممكن أن يكون أداة لتعجيزها والحد من قدرتها المقاولاتية ؟ ؛ وبغية الوصول إلى إجابة لتساؤلنا السابق نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

1. ما هي الدوافع التي تشجع المرأة على إنشاء عملها الخاص وما هي مختلف العوائق التي تواجهها ؟
2. ما هي طبيعة وخصوصية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتم إنشائها وإدارتها من قبل الفئة النسوية ؟
3. هل هناك دعم إداري ومالي للمشاريع النسوية من قبل الجهات الحكومية المعنية بعملية التنمية وتمكين المرأة اقتصاديا في الجزائر؟
4. ما دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة النسوية في عملية التنمية الاجتماعية والاقتصادية في الجزائر ؟

وبناءا على ما سبق ذكره تمت معالجة موضوع البحث في المحاور التالية :

1. التمكين الاقتصادي للمرأة(الأسس النظرية والمفاهيم المرتبطة به)؛
2. المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداة من أدوات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر؛
3. عرض أهم نتائج الدراسة الميدانية.

أولا– التمكين الاقتصادي للمرأة: الأسس النظرية والمفاهيم

على اعتبار أن التمكين من بين مفاهيم الفكر الإداري التي حظيت باهتمام بالغ من قبل الباحثين في نهاية الثمانينات، ولاقى انتشارا في التسعينات نتيجة لارتباطه بعدة مفاهيم أخرى ذات بعد سياسي، واقتصادي، واجتماعي، وثقافي...الخ، مما انعكس ذلك

على التعريفات المتعلقة به، فإذا بحثنا في أصل مصطلح التمكين فيبرز الكم الهائل من الكتابات والدراسات الغربية والعربية حول هذا الموضوع.

لذلك ارتأينا أن نركز على أهم تعريف يخدم هدف بحثنا ألا وهو مفهوم التمكين في المرجعيات الدولية والذي يربط مصطلح التمكين بالآتي[1]:

- ضمانات حقوق الإنسان في حياة مديدة وصحية ومستوى معيشي لائق وتعليم مناسب وفرص عمل منتج وتوسيع كافة الخيارات الايجابية للإنسان؛
- عدم التمييز على أساس النوع الاجتماعي ومنع كافة أشكال العنف والتمييز ضد المرأة؛
- الحق في التنمية لكل الناس؛
- الاستفادة من العولمة التي جاءت نتيجة تمكن الناس من العلم والمعرفة وتقدم الاتصالات وتدفق رؤوس الأموال؛
- التمكين في بعده الايجابي الإنساني يعني جعل الإنسان قادرا على المشاركة الفاعلة في صنع التنمية البشرية والاستفادة من نتائجها وهو محور التنمية وجوهرها وليس فقط أداتها.

إلا أن المفهوم الأكثر عمقا للتمكين يرتبط بمفهوم القوة ، وهو يؤثر على عاملين أساسيين هما[2]:

1- إمكانية تغيير هيكل القوة، فإذا كان هيكل القوة غير قابل للتغيير و متجذرا في الأشخاص والمراكز، لا يمكن الحديث من البداية عن التمكين؛

2- إمكانية توسيع نطاق القوة، بحيث لا تأتي زيادة قوة طرف على حساب طرف آخر، أي ألا تكون عملية صفرية.

من خلال ما سبق ذكره يمكننا الوصول إلى أن التمكين عبارة عن إستراتيجية أو سياسة تتبع خلال فترة زمنية ما، تمر بمراحل ويلزمها متطلبات محركها الأساسي العنصر البشري، كما أنه عملية ديناميكية تسعى للقضاء على كافة أشكال التميز واللامساواة بين البشر حيث أن نجاح هدف عملية التمكين يستوجب بالضرورة إزالة جميع العقبات القانونية والاجتماعية والسياسية والاقتصادية أو غيرها من السلوكيات النمطية التي تضع الفئات المهمشة في آخر اهتمامات الدول وفي المقابل السعي إلى تبني تشريعات وإنشاء مؤسسات تساهم في القضاء على كل مظاهر التمييز وتتولى عملية التمكين و إدماج تلك الفئات المنسية في المجتمع.

I. التفسير النظري لمفهوم التمكين الاقتصادي للمرأة:

إن التمكين كمفهوم يرتكز على عنصر القوة الذي يشكل جوهر عملية التمكين، فالقوة تقرن في اغلب الأحيان بالقدرة على فعل شيء ما حيث يتولد عن تلك القدرة الشعور بالمسؤولية والرغبة في اتخاذ القرار والتصرف بكل حرية.

لكن يظل دور العامل الذاتي شرط ضروري لنجاح التمكين، فالتمكين بصفة عامة يقوم على المنح الذي يجب أن يقابله التجاوب والإيمان من طرف المستهدف، فلابد أن يكون المستهدف لديه وعي ورغبة حقيقية في التغيير، مما استدعى بنا للبحث في طريقة الوصول إلى مفهوم التمكين من الجانب الاقتصادي.

I.1.تعريف التمكين الاقتصادي:

إن اغلب التعريفات التي اطلعنا عليها نجدها تربط المفهوم التمكين الاقتصادي بقضايا التنمية الاقتصادية من خلال التأكيد على ارتباطه بعملية توسيع فرص وحرية الفقراء في الحصول على أفضل نصيب من نتائج عملية التنمية الإنسانية المستدامة.

كما أن هناك من يرى بان التمكين الاقتصادي عبارة عن مقياس يستخدم لتقديم رأي يخص السياسات و الاستراتيجيات الاقتصادية المتبعة أكثر من اعتباره أداة تحليل لتلك السياسات، إذ يعرفه على انه مقدار التأثير الذي يمتلكه الشخص على قراراته الخارجية التي تهتم برفاهيته[3].

من خلال التدقيق و الإمعان في التعريفات التي أوردناها سابقا حول مفهوم التمكين استطعنا استنتاج تعريف مبسط للتمكين الاقتصادي:

التمكين الاقتصادي: هو عملية تغيير هياكل القوة الاقتصادية التي يعيش فيها الأفراد بما يتضمنه ذلك من ضرورة توافر ثقة الفرد بنفسه وبقدراته، وإمكاناته ومن ثم استعداده النفسي للاختيار بين البدائل المختلفة.

كما يرى بعض المفكرين على غرار "**Stremquist**" أن التمكين رباعي الأبعاد، ويتعلق الأمر بـــ : البعد المعرفي والبعد النفسي، والبعد الاقتصادي، والبعد السياسي، حيث أن الأبعاد الثلاثة الأولى تحدث تغييرا على المستوى الفردي (المصغر) أما البعد السياسي فيتحقق على المستوى المجتمعي (المكبر)، حيث يتم على المستوى الأول أي الفردي ترتيب العلاقات الأسرية التي تتبع فكرة المقاومة داخلها للحد من تبعية النساء للرجال، أما فيما يخص أهمية كل بعد فيرى "**Lephoto**" أن معدلات التمكين تختلف باختلاف أبعاده حيث ترتفع في البعد الاقتصادي بالنسبة للنساء يليه البعد النفسي ثم المعرفي وتقل معدلاته في البعد السياسي. وهذا ما يبرز لنا بأن التمكين الاقتصادي من أكثر المفاهيم اعترافا بأهمية مشاركة المرأة في التنمية الاقتصادية[4].

I.2.تعريف التمكين الاقتصادي للمرأة:

نظرا لأهمية مواضيع المرأة، ولحرص كافة الهيئات الدولية والمحلية للنهوض بدور المرأة في المجتمع تعددت مفاهيم التمكين الاقتصادي للمرأة نذكر منها الآتي :

تمكين المرأة اقتصاديا هو تلك العملية التي تستطيع المرأة من خلالها الانتقال من موقع قوة اقتصادي ادني في المجتمع إلى موقع قوة اقتصـــادي أعلـــي، وذلك من خلال ازدياد سيطرتها وتحكمها بالموارد الاقتصادية والمالية الأساسية، وهي الأجور، ورأس المال و الملكيات العينية، وهو ما يمنحها في الدرجة الأولى استقلالية مادية مباشرة. يربط هذا التعريف تمكين المرأة بمدى إمكانيتها في الحصول على الثروات الاقتصادية المادية والعينية، ومدى قدرتها على التحكم في تلك الثروات لأطول فترة زمنية ممكنة[5].

كما يرى البعض أن تمكين المرأة يتمثل في إحساسها بقيمتها وحقها بتحديد خياراتها بعد أن تمنح لها الخيارات وحقها في الوصول إلى الفرص والموارد، وحقها في الوصول إلى ضبط سير حياتها داخل المترل وخارجه وقدرتها على التأثير على التغييرات الاجتماعية لخلق وضع اجتماعي واقتصادي أكثر إنصاف على المستوى الوطني والعالمي[6].

من خلال هذا التعريف يتضح بأن التمكين الاقتصادي للمرأة هو تلك العملية التي تصبح المرأة من خلالها فرديا أو جماعيا واعية بالطريقة التي تؤثر من خلالها على علامات القوة الاقتصادية في حياتها فتكسب الثقة بالنفس والقدرة على التصدي لعدم المساواة بينها وبين الرجل.

II. اثر التمكين الاقتصادي على المرأة :

من خلال التعريفات السابقة قمنا باستنتاج الآثار الايجابية التي تضمنها ممارسة إستراتيجية التمكين الاقتصادي للمرأة، ونذكر هذه أهم هذه الآثار كالآتي[7]:

- يسمح لها بإعادة ترتيب علاقتها مع المحيط الحيوي الذي تعيش فيه؛
- ينمي التمكين الاقتصادي للمرأة الشعور بالاستقلال الذاتي؛

- يوسع من مجال حريتها الاجتماعية، والفكرية؛
- يساعدها على ترميم جزء كبير من التشوهات الاجتماعية التي انصبت وتنصب عليها؛
- يسمح لها بتنمية مهاراتها العلمية والمعرفية؛
- يسمح للمرأة بإعادة صياغة علاقاتها مع ذاتها أولا، فنظرة المرأة المنتجة أو المتعلمة، أو المالكة إلى ذاتها تختلف تماما عن نظرة المرأة العاطلة أو الجاهلة، أو معدومة الملكية. كما يسمح التمكين الاقتصادي بإعادة صياغة العلاقات والأدوار الاجتماعية مع الآخرين، الأب، الأخ، الزوج، الابن، وهو غالبا ما يفرض تصحيح مسار العلاقة التقليدية بين هؤلاء وبين المرأة باتجاه علاقة أكثر احتراما، واعتبارا لها.

III.مؤشرات قياس التمكين الاقتصادي للمرأة:

بما أن التمكين عملية قائمة ومستمرة وليس مجرد حالة يتصف بها الشخص، ومستويات تمكين المرأة في حالة تغير دائم حيث يصعب قياسه فلذلك لابد من اللجوء إلى تحديد مؤشرات لتسهيل عملية قياسه وتتمثل هذه المؤشرات التي حددت وفقا لبرامج صندوق الأمم المتحدة فيما يلي[8]:

- **المساهمة الاقتصادية** : مستوى البطالة، مستوى الأنشطة الاقتصادية، الدخل من دخول سوق العمل؛
- **الفرص المتاحة اقتصاديا** : نوعية المشاركة الاقتصادية للمرأة، نوعية الوظيفة التي تشغلها المرأة، نسبة دخل المرأة إلى دخل الرجل، عدد النساء اللواتي يشغلن وظائف إدارية مرتفعة؛
- **المشاركة في اتخاذ القرار** : الفرص الوظيفية في القطاع الخاص، مدى مشاركة المرأة في هياكل اتخاذ القرار الرسمي أو غير الرسمي، مدى مشاركة المرأة في تحديد السياسات التي تؤثر في المجتمع بكافة فئاته؛
- **التعليم** : نوعية التعليم ، الفرص المتاحة للتطوير الذاتي للمرأة علميا، نسبة التعليم للنساء،عدد المنتسبات للتعليم بمختلف أطواره، معدل السنوات التي تقضيها المرأة في المدارس أو الجامعات؛
- **الصحة** : العناية الصحية ، تحديد وتنظيم النسل،العناية الطبية النفسية.

IV. مؤشرات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر:

إن أول مؤشر يوضح لنا اهتمام الدولة الجزائرية بشؤون المرأة، والرغبة القوية للنهوض بها في المجتمع المصادقة على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة "سيداو **CEDAW**" في 1996/6/21 بالإضافة إلى مجموعة من الإصلاحات والمبادرات من الدولة الجزائرية واعتماد سياسات وطنية بشأن المساواة وتمكين المرأة وإدماجها في عملية التنمية الاقتصادية ...الخ.

ولقد تمكنت الجزائر من تسجيل تقدم أفضل على مستوى الدخل، والصحة والتعليم ،وسوق العمل، إذ لم تحقق ذلك من قبيل الصدفة، فقد حاولت الدولة معرفة نقاط ضعفها التي تساهم في تراجعها ووجدت لها السبيل الأمثل لتغطيتها ألا وهو محاولة تقليص الفارق بين انجازات المرأة والرجل في مختلف المجلات. حيث تشير النسب الإحصائية للتعليم للفترة من 2001 إلى 2010 ارتفاع نسب الأفراد الملمين بالقراءة البالغين 10 سنوات فأكثر[9]. مما يؤشر على انخفاض نسب الأمية في الجزائر وهذا بالنسبة لكلا الجنسين، بينما يظهر التفاوت في نسب التعليم بين الجنسين من خلال المستويات التعليمية لكل منهما، إذ احتلت الإناث النسبة الأعلى في المستوى الجامعي مما يبين لنا بان الجزائر تمتلك طاقة نسوية مثقفة وواعية لدورها في عملية التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، بينما في باقي المستويات كانت نسب الذكور هي الأعلى وذلك لعدة أسباب من بينها تفضيل الذكور للتوجه نحو العمل الحر أو الخاص على مواصلة مسارهم التعليمي بغية تلبية متطلباتهم المادية بينما تفضل الإناث الحصول على شهادات عليا من أجل تقلدها لمناصب وظيفية في القطاع العام.

في إطار إصلاح المنظومة الصحية، عرف قطاع الصحة منجزات هامة كوضع و إعمال سياسات وبرامج مناسبة كسياسة السكان وبرامج الصحة الإنجابية والخريطة الصحية الجديدة وإستراتيجية النوع الاجتماعي حيث نلاحظ التناقص المستمر في معدلات الوفيات بين سنة و أخرى إذ يمكننا تقديره بـــ 1.3 في المائة تقريبا[10]. إذ سينعكس هذا التطور الحاصل في المجال الصحي بالدرجة الأولى على الأم و الطفل و يشعرها بنوع من الاهتمام بأوضاعها و يجعلها تحس بقيمة دورها الاجتماعي والاقتصادي. بينما حظيت المساهمة الاقتصادية للنساء في الجزائر باهتمام خاص في إطار تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، وهذا لأنها تساهم في تقليص مستوى الفقر و تسهيل الحصول على الخدمات الصحية والتربوية وزيادة المشاركة في اتخاذ القرار والمساهمة بكيفية مباشرة في النمو الاقتصادي.

ومازالت الجهات المعنية بالنهوض بشؤون المرأة في الجزائر تشجع إدماج المرأة في الاقتصاد الوطني، من أجل التخلص من أي نوع من أنواع التمييز بين الجنسين، حيث بلغت نسبة السكان النشطين عام 2011 ما يقارب 10812000 نسمة، حيث شكلت النساء 1822000نسمة و8990 رجال وقد ارتفعت نسبة النساء النشطات بشكل كبير خاصة خلال الفترة الأخيرة مقارنة بسنوات سابقة وقد كان النمو المحقق في مجال التعليم بالنسبة للإناث، اثر واضح على تزايد نصيبهن في مجال التشغيل. فحسب الدراسات المعدة في هذا المجال، تبين بان قوة العمل المستخدمة حاليا 9735000 نسمة أي ما يعادل 27.2 في المائة، حيث احتلت النساء العاملات 15.1 في المائة من النسبة الإجمالية أي 1474000 نسمة. بلغ معدل النشاط الاقتصادي في الجزائر 41.7 في المائة (68.9 ذكور و14.2 إناث). إن هيكل العمالة يوضح بان قطاع التجارة والخدمات يمتص أكثر من نصف فرص العمل[11]. إذ تعتبر مختلف هذه الإحصائيات المتفاوتة فيما بينها على مستوى قطاع التعليم والصحة والنشاط الاقتصادي مؤشرات على اهتمام الدولة الجزائرية بالنهوض وترقية وضعية المرأة الاجتماعية والاقتصادية.

ثانيا– المشاريع الصغيرة والمتوسطة كأداة من أدوات التمكين الاقتصادي للمرأة في الجزائر :

من خلال اطلاعنا على بعض الدراسات وجدنا بأنه أينما تم استخدام مفهوم الأعمال المقاولاتية يتم ربطه بمفهوم المؤسسات الصغيرة. مع انه يمكننا التفريق بين المقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة من خلال ثلاث خصائص أساسية (الإبداع، إمكانيات النمو، الأهداف الإستراتيجية)، ومن الملاحظ أيضا بأن المشاريع الصغيرة والمتوسطة هي السمة الغالبة للمشاريع التي تمتلكها النساء المقاولات، إذ يعود هذا التمركز النسوي في مجال المؤسسات الصغيرة لما تتسم به هذه المؤسسات من خصائص كصغر رأس مالها و قلة عمالها...الخ، كما لا ننسى أيضا حداثة دخول المرأة للعمل الحر و امتلاك المشاريع الخاصة بها.

كما يمكننا القول بأن أهم اثر أو دور للأعمال للمقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة هو تشجيع التوظيف الذاتي والمساهمة في تشغيل المرأة إذ كان لهذه الأعمال دورا كبيرا في الاهتمام بالمرأة العاملة من خلال إدخالها للعديد من الأنشطة التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل في الخياطة، والإعلام الآلي، والزراعة، والحرف اليدوية،...الخ كما ساعدت المرأة على البدء بمشاريع مقاولاتية تشرف عليها ذاتيا وتتميز من خلالها ولا تتحمل من خلالها أعباء مالية كبيرة، مما جعلها الشريك الجديد في التنمية الاقتصادية[12].

كما أن تأسيس المرأة لمشروعها الخاص يمنحها فرصة كبيرة لممارسة التزاماتها وواجباتها كفرد فعال في العائلة أو كأم وربة بيت، وهذا من خلال زيادة مساهمتها في الأنشطة الاقتصادية بالعمل في الأوقات التي تناسبها وفي الأماكن التي تستطيع التواجد فيها سواء في المترل الذي تعيش فيه أو المنطقة التي تقطن بها مما يوفر عملا مفيدا للأسرة و المجتمع على حد سواء، إضافة إلى أن ما تتميز به المشاريع الصغيرة من سمات وخصائص يتناسب مع قدرات المرأة المالية و العملية.

ومن خلال حصرنا للأثر الفعال لكل من الأعمال المقاولاتية والأعمال الصغيرة والمتوسطة على عملية التنمية الاقتصادية حاولنا تفسير العلاقة مابين المرأة وقدرتها على تحقيق أداء متميز في مجال المشاريع الصغيرة، أي لا يسعنا سوى القول بان إنشاء المرأة لمشروعها الخاص هو الأنسب لها من كافة النواحي. ومن خلال ما سبق يمكننا الوصول إلى مفهوم المرأة المقاولة.

I.مفهوم المقاولة النسوية :

انطلاقا من المعنى المتداول لمفهوم المقاول والذي يعتبر كل شخص منشئ، متعهد، مؤسس، صاحب عمل يمكن أن يكون مقاول[13]. شرط أن تتوفر فيه بعض السمات الشخصية والمؤسسية، إذ ينطبق ذلك على النساء والرجال على حد سواء. يمكننا القول أن مفهوم المرأة المقاولة قد لا يبتعد عن أحد هذه التعريفات والتي سنذكرها فيما يلي :

يمكن تعريف المرأة المقاولة بأنها : هي كل امرأة سواء كانت لوحدها أو برفقة شريك أو أكثر، أسست أو اشترت أو تحصلت على مؤسسة عن طريق الإرث، فتصبح مسؤولة عليها ماليا، إداريا، واجتماعيا ،كما تساهم في تسييرها الجاري[14].

كما يمكننا القول بأن كلمة مقاولَة تشمل كل من الآتي[15]:

- الجنس النسوي الذين يمارسون مهنة الأعمال المقاولاتية؛
- كل امرأة مستقلة بذاتها، تتحكم، تتخذ قرارات، وتدير مقاوَلة (مؤسسة) لحسابها الخاص؛
- كل امرأة أنشأت مقاوَلة بطريقة مبتكرة ومبدعة.

و كنتيجة لما سبق ذكره لا يسعنا سوى القول بأن كل شخص سواء كان ذكر أو أنثى ينشيء و يمتلك مؤسسة لحسابه الخاص وتتوفر فيه مجموعة من الخصائص يمكن اعتباره مقاول (ة).

II. المقاولة النسوية في العالم العربي ودوافعها :

بالرغم من أننا لا نملك إحصائيات عن عدد النساء المقاولات في كل بلد عربي، إلا أن اطلاعنا على بعض الدراسات التي ناقشت موضوع الدور الاقتصادي للمرأة في بعض بلدان الشرق الأوسط وشمال إفريقيا قد أتاح لنا بعض المعلومات والتي يمكن أن نعدد من خلالها أهم خصائص المقاولات العربيات و مساهمتهن في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي سيتم ذكرها كالتالي :

1.II. المرأة المقاولة في السعودية :

لقد ظهرت المرأة المقاولة في السعودية نتيجة للفرص المتاحة في هذه البيئة وليس لعامل الحاجة لأموال تغطي متطلبات معيشتها، وهذا لكون السعودية بلد غني بثرواته المختلفة، فالمرأة السعودية في غالب الأحيان لا يكون دافعها من إقامة مشروعها هو تحسين مستواها المعيشي بقدر ما تبحث عن فرصة لإثبات ذاتها و تحدي للرجل ومحاولة تغيير النظرة المجتمعية التقليدية للمرأة السعودية. فخلال سنة 2010 استطاعت أكثر من 300 سيدة أعمال في مختلف مناطق السعودية من إبراز دورها بالمساهمة في التنمية الاقتصادية لبلدها، كما يوجد 43 ألف سجل تجاري للسعوديات صاحبات المشاريع على مستوى السعودية ككل، و بالرغم من الصعوبات الاجتماعية التي تواجهها المرأة السعودية في سوق العمل وعلى مستوى الدوائر الحكومية والبنوك استطاعت أن تبرز قدراتها في تسيير أعمالها المقاولاتية. إذ تزاول صاحبات الأعمال السعوديات نشاطهن من خلال مجموعة واسعة من المجالات حيث تظهرن بكثرة في مجال الأزياء و المجوهرات و الديكور ويتميزن في أداء عملهن كذلك[16].

2.II. المرأة المقاولة في البحرين :

ظهرت المشاركة الفعلية للمرأة البحرينية في مجال المقاولة في مطلع الستينات القرن الماضي، فقد حققت عائدات النفط في تلك الفترة انتعاش اقتصادي مما انعكس إيجابا على تغيير أنماط الحياة الأسرية للأحسن، فزادت نسب تعليم المرأة وتطورت أفكارها وارتفعت نسب مشاركتها في سوق العمل و ظهرت كمقاولة إذ لم يكن دافعها من ممارسة الأعمال المقاولاتية هو تحقيق الذات بقدر

ما يعود إلى الأسباب العائلية، لان جل الشركات البحرينية عائلية، فمهنة المقاولة تعتبر موروثة بين أفراد العائلة فالأب المقاول يؤثر على مهنة أبنائه وبناته، حيث يخلق فيهم روح المقاولة والنجاح في المشاريع. إذ أن معظم البحرينيات المقاولات ينحدرون من اسر مقاولين و ولدوا في بيئة مقاولاتية، مما يسهل عليهن عملية تسيير مشاريعهن فالأب البحريني المقاول الذي ليس له ابن مقاول تكون لديه بنت مقاولة تحمل المسؤولية من بعده[17].

II.3. المرأة المقاولة في الأردن :

استطاعت المرأة الأردنية تحقيق تقدم في المجالات الاقتصادية والاجتماعية، و يعود الفضل في ذلك إلى إسهامات القطاعات الحكومية بإصدار التشريعات ووضع سياسات وبرامج لتفعيل دور المرأة المقاولة الأردنية وتمكينها من انجاز أعمال تفوق تلك الأعمال التقليدية التي تحصر النساء في قطاعات محددة، حيث استجابت المرأة الأردنية للمشاركة الاقتصادية وتوجهت إلى الأعمال الحرة والمشاريع الصغيرة كمالكة ومسيرة تطمح إلى تحقيق مكانة في مجتمعها واستقلالية ودخل يلبي احتياجاتها المتزايدة، إذ يعبر قطاع الصناعة من أهم القطاعات التي تستقطب صاحبات الأعمال الأردنيات، حيث استطاعت المرأة الأردنية أن تقتحم هذا القطاع كمقاولة متميزة في صناعة الألبسة والأثاث، التطريز، المواد الغذائية، صناعة مواد التجميل، التغليف[18].

II.4. المرأة المقاولة في مصر :

تعتبر المرأة المقاولة في مصر امرأة تبدأ من الصفر لتصل إلى القمة، إذ تعتمد اغلبهن على المصادر الذاتية أو الميراث أو الذهب الخاص أو مساعدات الزوج و العائلة، وهذا راجع لقلة الفرص أمام المصريات للاستفادة من قروض ومساعدات حكومية، لكن مع وجود عدة صعوبات في البيئة المصرية إلا أن جمعيات سيدات الأعمال المصريات والتي يصل عددها إلى 350 جمعية لها الفضل الكبير في مساندة المرأة المقاولة حيث قامت هذه الجمعيات بإنشاء مركز لتدريب الفتيات وتأهيلهن كسيدات أعمال قادرات على المنافسة، ومع هذا فالمرأة المصرية نادرا ما تقتحم مجال المقاولة بسبب الفقر و حب جمع المال، أما اللواتي يدخلن هذا المجال بحثا عن المكانة الاجتماعية فهن من الطبقة الثرية في مصر[19].

II.5. المرأة المقاولة في تونس :

إن المحيط التونسي مناسب ومشجع للمقاولة النسوية لان البعض يرى بان المرأة التونسية قد تجاوزت قضية المساواة بين الجنسين إذ يدللون على ذلك بالتوازن الكبير في قضية منح الصفقات لرجال الأعمال وسيدات الأعمال،كما وصلت المرأة التونسية إلى مرحلة الشراكة في القضايا المهنية و العائلية. وحسب ما تم ذكره في موضوع المرأة المقاولة في تونس يبدو بأنها استطاعت اقتحام أغلبية القطاعات مثل الإلكترونيك و الكهرباء التقنية و الفندقة...، أما أهم المشاكل التي تعاني منها المقاولة التونسية تتمثل في صعوبة الحصول على التمويل البنكي وعدم الحصول على أسواق لصرف السلع كما تشكي من قلة استعمال التقنيات المعلوماتية الحديثة في عملية التسيير المقاولاتي لارتفاع تكاليفها، وهي تقريبا نفس المشاكل التي تعاني منها اغلب النساء المقاولات في المغرب العربي[20].

II.6. المرأة المقاولة في المغرب :

تأكد بعض الدراسات بأن المرأة المقاولة في المغرب في تطور مستمر خاصة لما أصبحت تستفيد من المساعدات الأجنبية والدولية، مما وفر لها الاستفادة من الخبرات الأجنبية كما حصلت المرأة المغربية على برامج تكوينية من طرف جمعيات اسبانية وصندوق الأمم المتحدة الخاص بدعم المرأة، إذ يعود الفضل في هذا للمساعدة التي تقدمها الجمعية المغربية للمقاولات التي تبحث عن آفاق جديدة لتطوير وإظهار المرأة المقاولة المغربية للعالم أجمع وتعزيز قدراتها التنافسية و تنشر الروح المقاولاتية لديها، كما تعمل هذه

الجمعية على إظهار المرأة المقاولة من خلال الندوات والصالونات الجهوية والدولية. أما عن أسباب ممارسة المرأة للمقاولة في المغرب فيرجع بالدرجة الأولى إلى العائد الضعيف للأسر ثم انعدام فرص العمل إضافة إلى الرغبة في إثبات الذات وتحقيق الثراء والقوة[21].

II.7. المرأة المقاولة في الجزائر:

على اعتبار منا بان المقاولة النسوية تعد السبيل الوحيد للمساهمة في زيادة نسب مشاركة المرأة في سوق العمل، كما أنها تعد تحديا بالنسبة للمرأة في الجزائر لا يمكنها الفوز بها بدون دعم من الأجهزة الحكومية المستحدثة لترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، فمن هنا يمكننا القول بان ترقية المقاولة النسوية تعد أولوية ومسؤولية وطنية. وقبل البدء في تناول مختلف الإحصائيات عن واقع المقاولة النسوية بالجزائر، نود الإشارة إلى أن المصادر الإحصائية متعددة وتعكس في بعض الأحيان تصريحات كل جهة حسب أهدافها الخاصة أو حسب الطريقة التي تمول من خلالها المشاريع النسوية، لذلك أردنا إعطاء وجهة نظر شاملة عن واقع المقاولة النسوية بالجزائر من خلال تناول مختلف المصادر الإحصائية والتصريحات الرسمية، وفي الأخير سنستند إلى الإحصاء الاقتصادي الأول الذي أقيم في الجزائر والذي يعطينا نظرة أكثر واقعية وميدانية عن واقع المشاريع النسوية المنجزة على أرض الواقع.

انطلاقا من المعلومات المصرح بها من طرف الوزيرة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة والتي تفيد بأن المرأة الجزائرية في سنة 2011 أصبحت تساهم في عالم الشغل بنسبة 15 في المائة وذلك عن طريق اكتساحها عدة مجالات كالتعليم، الصحة، العدالة، قطاع الخدمات، والصناعات التقليدية، كما أضافت بان المرأة الجزائرية سجلت اقوي حضور لها بـــ 42 في المائة في المهن الحرة، بينما كانت مساهمتها ضعيفة في مجال الموارد المائية بـــ 5 في المائة و الصيانة بـــ 3 في المائة، مما يستدعى تشجيعها أكثر من خلال الاهتمام بالتكوين في هذه المجالات.كما أكدت الوزيرة بان هناك بعض التأخير فيما يتعلق بتفعيل مساهمة المرأة في الاقتصاد الوطني و إبراز قدرات المقاولات الجزائريات مؤكدة بان اغلبهن يتمتعن بمستويات تعليمية عالية، مشيرة بان 64 في المائة من مقاولات الجزائر خريجات الجامعات، ومن جهة أخرى تطرقت الوزيرة إلى مساهمة المرأة الريفية حيث كانت لا تتعدى مساهمتها في قطاع الزراعة 6 في المائة، غير انه بفضل الأجهزة الحكومية المسخرة للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أصبح القطاع يحصي 000 39 امرأة حاملة لبطاقة الفلاحة، مشيرة إلى أن سوق العمل الجزائري يحصي اليوم ما لا يقل عن مليون و خمس مئة ألف (500 000 1) امرأة مقاولة[22].

و فيما يخص ترقية النشاطات النسوية في الجزائر من خلال الأجهزة والآليات الحكومية المختصة بترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر فقد أكد ذات المصدر إلى أن الإحصائيات المعدة سنة 2011 تشير إلى ما يلي :

- استفادت 732 2 امرأة صاحبات مؤسسات مصغرة من مرافقة مهنية بهدف ترقية منتجاتها وتسهيل إدماجها في السوق الوطنية؛
- استفادت 180 1 امرأة أخرى من تكوين في مجال التسيير وإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني؛
- هناك 321 21 امرأة استفادت من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- 255 7 امرأة استفادت من خدمات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- منحت الوكالة الوطنية للقرض المصغر خلال نفس الفترة قروضا محدد لحوالي000 758 امرأة أي ما نسبته 60 في المائة من عدد المستفيدات من هذا الجهاز؛
- استفادت953 22 امرأة ريفية و ماكثة في البيت من محلات ذات طابع مهني في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني مما سمح بتوفير مناصب عمل لمدة محدودة لفائدة عدد معتبر من النساء؛
- استفادت أزيد من 000 80 امرأة ماكثة في البيت وفي الوسط الريفي سنة 2011 من تكوين تحصلن على أثره على شهادة بهياكل التكوين المهني المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن؛

- كما استفادت 877 80 امرأة من برنامج مرافقة المرأة الماكثة في البيت وفي الوسط الريفي بالهياكل التابعة لقطاع التكوين المهني التي تم فتحها في إطار برنامج تكوين سطرته وزارة التكوين والتعليم المهنيين بالتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة.
- استفادت 732 2 امرأة صاحبات مؤسسات مصغرة من مرافقة مهنية بهدف ترقية منتجاتها وتسهيل إدماجها في السوق الوطنية؛
- استفادت 180 1 امرأة أخرى من تكوين في مجال التسيير وإنشاء مؤسسات مصغرة في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني؛
- هناك 321 21 امرأة استفادت من تمويل الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب؛
- 255 7 امرأة استفادت من خدمات الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة؛
- منحت الوكالة الوطنية للقرض المصغر خلال نفس الفترة قروضا محدد لحوالي000 758 امرأة أي ما نسبته 60 في المائة من عدد المستفيدات من هذا الجهاز؛
- استفادت953 22 امرأة ريفية و ماكثة في البيت من محلات ذات طابع مهني في إطار جهاز المساعدة على الإدماج المهني مما سمح بتوفير مناصب عمل لمدة محدودة لفائدة عدد معتبر من النساء؛
- استفادت أزيد من 000 80 امرأة ماكثة في البيت وفي الوسط الريفي سنة 2011 من تكوين تحصلن على أثره على شهادة بهياكل التكوين المهني المنتشرة عبر مختلف مناطق الوطن؛
- كما استفادت 877 80 امرأة من برنامج مرافقة المرأة الماكثة في البيت وفي الوسط الريفي بالهياكل التابعة لقطاع التكوين المهني التي تم فتحها في إطار برنامج تكوين سطرته وزارة التكوين والتعليم المهنيين بالتعاون مع الوزارة المنتدبة المكلفة بالأسرة و قضايا المرأة.

وحسب آخر الإحصائيات الصادرة عن مركز السجل التجاري الوطني[23]، وصل عدد المتعاملين الاقتصاديين الطبيعيين إلى غاية نهاية سنة 2010 ما نسبته 91,4% رجال، مقابل 8,6 % بالنسبة للنساء يتمركز معظمهن في العاصمة ووهران بما يقابل 110790 تاجرة، أما في ما يخص النساء صاحبات المؤسسات المسجلات ضمن مركز السجل التجاري فيتوزعن عبر الولايات بنسب متفاوتة، حيث نجد أعلى نسبة مسجلة بالعاصمة بما يعـــادل 1516 مؤسســـة، ومن ثم تأتي وهران بـــــ 478 مؤسسة وقسنطينـــة بأكثـــر من 300 مؤسســـة، أما في ولاية ورقلة-محل ملتقانا اليوم- فنلاحظ فقط 105 مؤسسة نسوية مصرح بها لدى مركز السجل التجاري من مجموع 2732 مؤسسة في الولاية، بمعدل ولائي قدر بـــــــ 3,84 % من إجمالي المؤسسات المنشأة في الولاية؛

أما بالنسبة لعدد المؤسسات النسويـــة حسب الإحصاء الاقتصادي الأول 2011 والذي يعد لأول مرة في الجزائر والتي صدرت نتائجه النهائية في شهر أكتوبر الماضي من سنة 2012، حيث يعتبر هذا الإحصاء الأول من نوعه على مستوى الوطن والذي من خلاله تم إنجاز مسح ميداني وطني لجميع الوحدات الاقتصادية الناشطة بصفة رسمية على مستوى الوطن والتي تتميز بمقر ثابت – عناوينها مسجلة لدى المصالح المعنية[24]– والإحصاء مس جميع القطاعات القارة ما عدا الزراعة[25].

وبعد إجراء عملية الإحصاء، تم التوصل لإحصاء 934.250 مؤسسة تتوزع كما يظهر في الشكل أدناه:

شكل رقم 1 يوضح توزيع الوحدات الاقتصادية المحصاة خلال الإحصاء الاقتصادي 2011 حسب الشكل القانوني

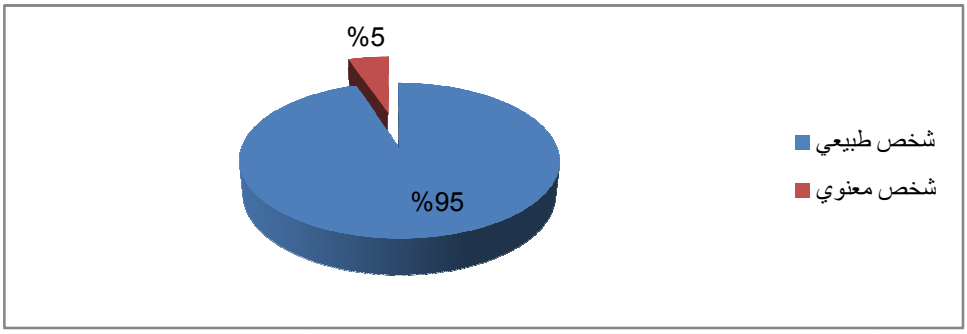

المصدر: الإحصاء الاقتصادي الأول 2011، مرجع سابق، ص 10.

حيث أسفرت الإحصائيات عن وجود 888794 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي[26] بنسبة 95% من الإجمالي، أما الـــــــ 5% المتبقية والتي تشكل 45456 مؤسسة فهي ذات الشخص المعنوي.

وحسب ما ورد في هذه الإحصائيات فقد تم التمييز فقط بين جنس صاحب ومسير المؤسسات ذات الشخص الطبيعي، و لم نجد توضيح فيما يخص المؤسسات ذات الشخص المعنوي، وعليه فقد بلغ من إجمالي 888794 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي ما نسبته 10,2% منها تديرها نساء، كما يظهر ذلك جليا في الجدول والشكل أدناه:

شكل رقم 2 وجدول رقم 1يوضحان توزيع المؤسسات النسوية من إجمالي المؤسسات ذات الشخص الطبيعي (PP)

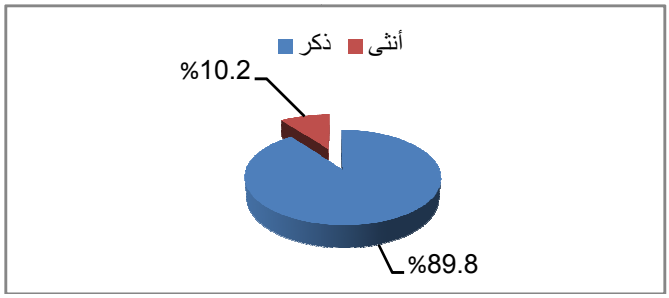

الجنس	مؤسسة ذات الشخص الطبيعي
ذكر	**798 026**
انثى	**90 768**
المجموع	**888 794**

المصدر: الإحصاء الاقتصادي، مرجع سابق، ص 20.

يعني من بين 888794 مؤسسة ذات الشخص الطبيعي، هناك 90768 مؤسسة تديرها نساء، والباقي من تسيير الجنس الآخر. مما يوضح أن نسبة النساء في إنشاء المؤسسات لا تزال ضعيفة إذ بلغت حسب هذا الإحصاء عشر نسبة الإنشاء الإجمالية.

والجدول الموالي والشكل يوضحان توزيع تلك المؤسسات النسوية على مختلف القطاعات (الصناعة، البناء، التجارة، الخدمات)، بالمقارنة مع عدد المؤسسات المنشأة من قبل قرينها الرجل.

جدول رقم "2" وشكل رقم 3 يوضحان: توزيع المؤسسات النسويـــــة على مختلف القطاعات:

النشاط	الجنس		المجموع
	انثى	ذكر	
الصناعة	8 097	78 410	86 507
البناء	186	5 706	5 892
التجارة	39 665	459 676	499 341
الخدمات	42 820	254 234	297 054
المجموع	90 768	798 026	888 794

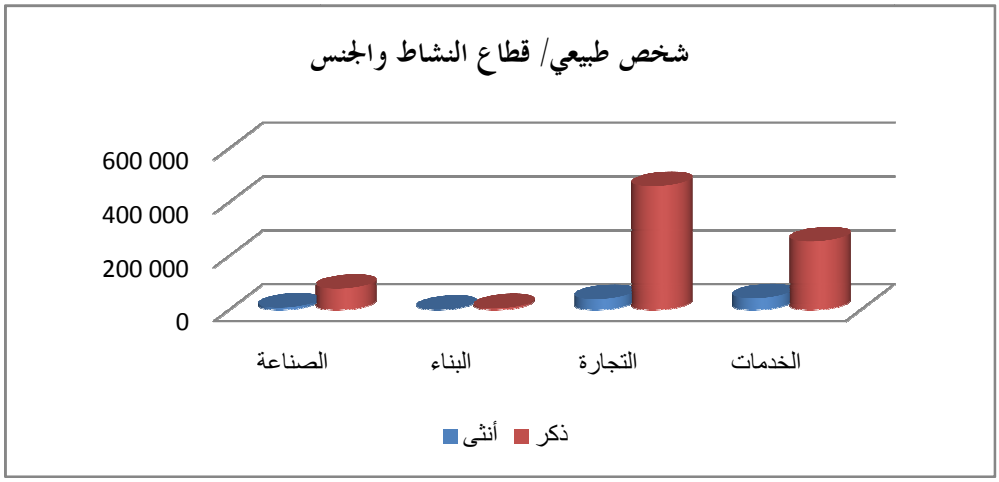

المصدر: الإحصاء الاقتصادي، مرجع سابق، ص 80.

وتتوزع المؤسسات النسوية على مختلف القطاعات وذلك بنسب متفاوتة، حيث نجد النسبة الأكبر أخذها قطاع الخدمات بمجموع 42820 مؤسسة، مثل يليها قطاع التجارة بمجموع 39665 مؤسسة وتأتي بعدها قطاع الصناعة بمجموع 8097 مؤسسة وفي الأخير قطاع البناء بـــــ186 مؤسسة.

وهذا ما يؤكد على فرضية مفادها أن النشاط النسوي في الإنشاء يتجه بشكل أكبر في القطاع التجاري والخدمي، والذي يتلائم أكثر مع خصوصية المرأة وميولاتها، وكذا امتهانها لحرف تتلائم مع مواهبها وتنقلها من خلال إبداعات وابتكارات في ذلك المجال، لكن هذا لا ينفي وجود نسبة ولو ضعيفة تظهر بدء توجه المرأة للقطاعات الأخرى مثل الصناعة والبناء التي كانت تعرف سابقا بأنها قطاعات رجالية محضة، لكن المرأة أثبتت أنه باستطاعتها الخوض في غمار هذا النوع من الأنشطة والنجاح فيها، ولو كانت البداية محتشمة.

لكن حسب التقسيم الجغرافي نجد أن معظم المؤسسات النسوية تتركز في المناطق الشمالية، وتصل لأضعف النسب في الجنوب حيث لا يتعدى عددها 6637 مؤسسة من مجموع 90768 مؤسسة على المستوى الوطني بنسبة لا تتجاوز 7,31% من الإجمالي وهي أضعف نسبة من حيث التوزيع، وهذا ليس بغريب إذا قارناه مع الكثافة السكانية للمناطق، وكذا مدى تركز الصناعة في المناطق الشمالية بشكل أكبر نظرا لقرب المواد الأولية، والأسواق، والميناء، أو تبعا لضرورة توفر هذا النوع من الأنشطة (أنظر الشكل أدناه).

شكل رقم "4" يوضح: توزيع المؤسسات النسوية حسب المناطق الجغرافية

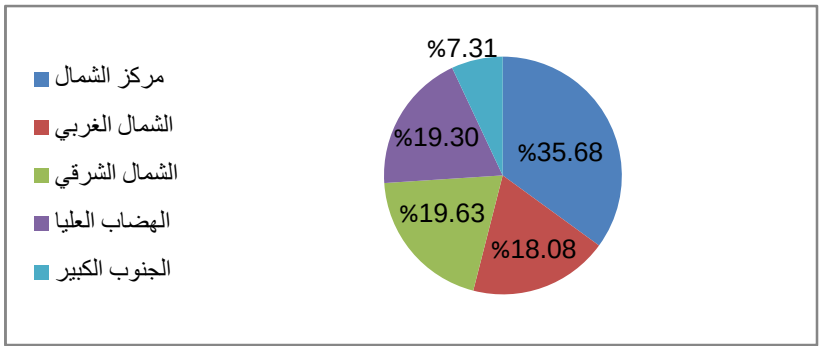

المصدر: تبعا لبيانات الإحصاء الاقتصادي، ص 80.

أما في ولاية ورقلة فوصل عدد المؤسسات النسوية ذات الشخص الطبيعي إلى 1270 مؤسسة من أصل 12997 بالولاية بنسبة تقدر بـــــــــ9,77%.

لكن الاعتماد على الأرقام و الإحصائيات الكمية الصادرة في التقارير والنشرات الدورية قد يؤدي بنا إلى نتائج مضللة فكان من الضروري بنا التعرف على واقع المقاولة النسوية في الجزائر من خلال أهم نتائج الدراسات الميدانية السابقة التي مست مجال المقاولة النسوية في الجزائر و التي قد تكون نتائجها أكثر دقة من سابقاتها .حيث بينت لنا هذه الدراسات التي شملت أربع ولايات جزائرية تختلف من حيث البيئة الجغرافية (جنوب ، غرب ، شرق ، شمال)، والبيئة الثقافية والاجتماعية (العادات والتقاليد السائدة في كل منطقة، المستويات التعليمية والصحية...الخ)، حيث شملت إحدى الدراسات السابقة واقع المقاولة النسوية بولاية ورقلة والتي تعتبر بيئة دراستنا الحالية أين تبين لنا بأن مشاركة النساء في الأعمال المقاولاتية جد محدودة وضعيفة ، إذ تتمركز المقاولة النسوية في قطاعات معينة وبسيطة، ويعود ذلك بالدرجة الأولى إلى ضعف التوجه المقاولاتي للمرأة خاصة فئة خريجات الجامعات إضافة إلى صعوبة الحصول على قروض بنكية تساعد في انجاز المشروع تليها نقص المعلومات الإدارية التي تساعد في تسيير المشروع بالشكل المطلوب وهذا لغياب خدمات آليات وبرامج المرافقة التي سخرتها الدولة الجزائرية للنهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، والعجز عن تسويق المنتجات في الأسواق، إضافة إلى عجز المرأة المقاولة على التوفيق بين مهامها العائلية ومهامها المهنية.

ثالثا– نتائج الدراسة الميدانية :

سنحاول من خلال الدراسة الميدانية التعرف على مدى فعالية ومساهمة المشاريع الصغيرة والمتوسطة في تمكين المرأة اقتصاديا بالاعتماد على مجموعة من المؤشرات تم ترجمتها الى أسئلة في شكل استبيان وزع على مجموعة من صاحبات مؤسسات صغيرة ومتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية بولاية ورقلة، نرصد من خلاله كل ما يتعلق بالمشروع من تاريخ تأسيسه، مكانه، أسباب تأسيسه، إمكانياته صعوبات المشروع، رأسماله ومصادر تمويل المشروع، مدى الاستفادة من الآليات الحكومية، نجاح أو فشل المشروع، إدارته، موقف العائلة والمجتمع منه، الآثار السلبية و الايجابية على المرأة والأسرة والمجتمع، التغيير الذي أحدثه في حياة المرأة.

كانت عينة الدراسة عبارة عن عينة عشوائية من صاحبات المشاريع مع مراعاة الأنشطة المختلفة حيث شملت العينة التي تم تطبيق الدراسة عليها صاحبات مشاريع تنشط في مختلف القطاعات وذلك على النحو التالي :

- المهن الحرة : الطب، الصيدلة، المحاماة، مكاتب الدراسات، مكاتب الخبرات التقنية والهندسية ...الخ؛
- الصناعات التقليدية : النسيج، الطرز على الصوف، صناعة الفخار، وصناعات اليدوية المختلفة ...الخ؛

- المشاريع الخاصة ذات الشخصية المعنوية : محلات تجارية مختلفة، ورشات خياطة الملابس، صالونات التجميل والحلاقة قاعات الإعلام الآلي وفضاءات الانترنت، كفتيريات وبيع الأكل الخفيف...الخ.

ويرجع السبب وراء التركيز على هذه القطاعات إلى أن عمل المرأة في ولاية ورقلة في الغالب ينحصر في تلك القطاعات، وأما تحديد العينة وحجمها فقد تم بناءا على ما يلي :

- أن تكون المرأة صاحبة المشروع و تديره بنفسها؛
- أن يتم توزيع الاستبيانات في اغلب دوائر الولاية وبلدياتها، وبهذا يمكن تعميم النتائج على مستوى الولاية.

وقمنا بمعالجة 123 استبيان، ارتأينا أن نقوم بتقسيمها إلى ثلاث مجموعات مما قد يساعدنا ويسهل علينا عملية تحليل وتفسير أسئلة الاستبيان، إذ قمنا بهذا التقسيم حسب الطبيعة القانونية للنشاط الممارس فكانت المجموعات كما يلي :

ما نسبته 52.85 في المائة عبارة عن مشاريع خاصة ذات شخصية معنوية وهي تفوق نصف مشاريع العينة، بينما باقي العينة فيضم 28.45 في المائة صناعات تقليدية والنسبة المتبقية والتي تقدر بـــ 18.70 في المائة كانت للمهن الحرة، مع العلم بأن نسبة المشاريع الخاصة تضم ما نسبته 32.31 في المائة أعمال غير مسجلة قانونيا أي لا تمتلك سجل تجاري باسم صاحبة المشروع أو ترخيص حكومي و 67.69 في المائة تنشط بصفة قانونية ورسمية. أما باقي المشاريع الأخرى والتي تدخل مجال المهن الحرة والصناعات التقليدية فهي تزاول نشاطها بصفة قانونية و رسمية. (أنظر الملحق رقم 1)

I. خصائص عينة الدراسة :

من أجل معرفة خصائص عينة الدراسة قمنا بتحليل كل الخصائص الشخصية المرتبطة بالمرأة صاحبات المشاريع مثل : السن، الحالة العائلية، المستوى التعليمي مكان الإقامة، المستوى المعيشي، الخبرة في العمل ...الخ.

حيث أبرزت نتائج تفريغ الاستبيان بأن 43.9 في المائة من النساء صاحبات المشاريع على اختلاف طبيعتها القانونية يتراوح سنهن بين 30 سنة و 40 سنة، أما 42.28 في المائة هن اقل من 30 سنة و13.01 في المائة يتراوح عمرهن بين 41 سنة و 50 سنة. كما أن نسبة كبيرة من صاحبات مشاريع العينة الإجمالية إما متزوجات أو عازبات حيث بلغت نسبة صاحبات المشاريع المتزوجات 45.53 في المائة ثم تليها نسبة الغير متزوجات بـــ43.9 في المائة. وهذا يعبر عن أهمية العائلة بالنسبة للفئتين فالمتزوجات عليهن الإشراف والاهتمام بأمور الأبناء والزوج أما العازبات يترتب عليهن المساهمة أيضا في أعمال البيت فمن هنا يبرز دور العائلة في إعطاء شرعية أكبر لعمل المرأة، وتكمن هنا التحديات التي تعيشها المرأة المقاولة من أجل التوفيق بين السير الحسن لمشروعها وبين واجبات منزلية عليها تأديتها.

كما اتضح لنا أن نسبة صاحبات المشاريع اللواتي لديهن مستوى تعليم جامعي هن 34.97 في المائة تليها اللواتي يحملن شهادات من التكوين المهني بنسبة 33.33 في المائة، ثم تأتي نسبة صاحبات المشاريع من ذوي التعليم الثانوي بنسبة 15.44 في المائة، و باقي النسبة تتوزع بين اللواتي مستواهن التعليمي متوسط وابتدائي بالنسبة 9.75 في المائة و 2.45 في المائة على التوالي، وكانت ما نسبته 4.06 في المائة لم يحظين بفرص للتعليم. إذ يظهر من خلال هذا التحليل بان الجامعيات أكثر إقبالا على إنشاء مشاريع في مجال المهن الحرة بينهما المجالات الأخرى فصاحبات المشاريع فيها يوجد بينهم فروقات في المستوى التعليمي.

غالبية نساء العينة واللواتي يشكلن ما نسبته 72.36 في المائة يقمن في المدينة أي في الدوائر الرئيسية لولاية ورقلة بينما 27.64 في المائة يقطن في مناطق ريفية. إذ تضم هذه النسبة الأخيرة 60 في المائة من النشطات في مجال الصناعات التقليدية و20 في المائة من صاحبات المشاريع الخاصة.

أما فيما يخص المستوى المعيشي لصاحبات المشاريع فأغلبيتهم يعشن على دخل الأسرة المتوسط في حين عبرت 7.69 في المائة من نساء مجموعة المشاريع الخاصة و 17.14 في المائة من نساء مجموعة الصناعات التقليدية بأن دخل أسرهن محدود، كما صرحت 21.74 في المائة من صاحبات المشاريع في مجال المهن الحرة و 4.62 في المائة من صاحبات المشاريع الخاصة بأن دخل أسرهن كبير، و مما لاشك فيه أن مستويات الدخل المختلفة لأسر صاحبات المشاريع التي ذكرناها سيؤثر على المستوى المعيشي لها وعلى دوافعها و أسباب توجهها لتأسيس مشروعها الخاص.

أما في ما يتعلق بمزاولة صاحبة المشروع لعمل سابق فأكدت 52.85 في المائة من العينة الإجمالية عن عملها قبل أن تأسس مشروعها الخاص بينما صرحت 47.15 في المائة بعدم مزاولتها أي مهنة أو نشاط من قبل

وفيما يخص صاحبات المشاريع اللواتي عملن من قبل فقد كانت اغلب أعمالهم السابقة في نفس المجال الذي ينشطون فيه حاليا. أي نفس الطبيعة القانونية حيث عملت 86.96 في المائة في المهن الحرة و 53.85 في المائة زاولت نشاطها في مجال الخدمات أما 28.57 في المائة عملت في الصناعات التقليدية،

كما استنتجنا بأن 41.54 في المائة من صاحبات المشاريع اللواتي شغلن وظائف من قبل يعتبر عملهن السابق حافزا لإقدامهن على إنشاء مؤسساتهن وذلك من حيث الخبرة التي اكتسبنها، تم تليها 23.08 في المائة لم يتوافق منصبهن المهني مع دراساتهن و الشهادات التي يحملنها، بينما 16.92 في المائة لم يكن عملهن السابق يغطي احتياجاتهن اليومية مما جعلهن يفكرن في إنشاء مشروع خاص لتحقيق كسب إضافي، بينما 10.77 في المائة ظروف عملهن السابق لم تكن مواتية مع التزاماتهن العائلية، كما ترى 7.69 في المائة بان عملهن لم يرضى طموحاتهن فاقبلن على تأسيس مشاريع خاصة بحثا عن تحقيق الطموح والاستقلالية و مداخيل إضافية.

بالرغم من انه يمكننا أن نعتبر ما سبق ذكره دوافع كافية لتأسيس أي امرأة لمشروعها الخاص وهذا بالنسبة لصاحبات الأعمال اللواتي عملن من قبل ، لكن فيما يتعلق بباقي نساء العينة اللواتي لم يسبق لهن العمل فربما لهن دوافع أخرى أدت بهن لتأسيس مشاريعهن الخاصة إذ وجدنا بأن هذه الدوافع تتوزع بنسب متفاوتة بين كل نساء العينة اللواتي عملن مـــــــــــن قبـــل و اللـــواتي لم يعملـــــن

كما أن 28.46 من النساء أسسن مشاريعهن الخاصة بغرض مساعدة رب الأسرة في المصاريف، يليه السبب الشخصي والمتمثل في تحقيق الطموح بنسبة 25.20 في المائة ثم الخروج من البطالة بـــ21.95 في المائة و يبقى السبب المادي في الأخير ب5.69 في المائة، مما يثبت بان الدافع الأول والأساسي لممارسة المرأة للعمل المقاولاتي هو دافع اجتماعي وتبقى رغبتها في تحقيق الماديات الشخصية من آخر اهتماماتها بينما الرجل يتوجه للنشاط المقاولاتي بغية تحقيق الأرباح لان المجتمع يشجع حاجات هذا الأخير في تحقيق الذات بسهولة.

II. تحليل النتائج الخاصة بالملامح البيئية و المجتمعية لصاحبة المشروع :

من خلال نتائج استمارة الدراسة (أنظر الملحق رقم 2) تبين لنا بان 95.93 في المائة ترى بأن المجتمع يشجع تعليم البنات، و52.84 في المائة صرحت بأن مجتمعها يمنح المرأة حق التملك كما يشجع وجود أموال خاصة بالمرأة ويمنحها حق التصرف بها، كما انه يشجع عمل المرأة أيضا أين اشارت63.41 في المائة بذلك، إضافة إلى أن 67.48 في المائة من صاحبات المشاريع ترى بأن المجتمع يشجع مشاركة المرأة في الحياة الاقتصادية. بينما صرحت 46.34 في المائة بأن مجتمعها يشجع المرأة على تأسيس مشروع خاص بها، إذ تشير هذه النسب والتي ربما قد تعكس لنا رأي صاحبات المشاريع في ولاية ورقلة بأن هناك وعي بالدور الاجتماعي والاقتصادي للمرأة، وما يؤكد ذلك هو أن 87.8 في المائة كن صاحبات القرار في فكرة المشروع، زد على ذلك حوالي 70.73 في المائة لم تواجه معارضة من طرف عائلتها عند بداية المشروع، و 80.49 في المائة لم تواجه معارضة من طرف صديقاتها أو محيطها، كما أن

78.05 في المائة من نساء العينة الإجمالية ترى بأن أسرتها مقتنعة بقدراتها في إدارة المشروع. كما أشارت 47.16 في المائة إلى أن بيئتهن تتوفر فيها فرص كافية للتطوير و التدريب المهني للمرأة. إذ أن كل هذه الظروف البيئية التي تعيش فيها المرأة و تدير فيها مشروعها سيكون لها بالضرورة أثر كبير في دعم قدراتها وتحسيسها بالأمن النفسي والمهني إضافة إلى شعورها بالاحتواء الاجتماعي مما يجعلها تقدم أكثر و تسير أمور مشروعها بنجاح.

بينما على العكس من ما سبق ذكره تؤكد 35.77 في المائة بأن مجتمعها يشجع تبعية المرأة للرجل في كل شيء، وأضافت 65.04 في المائة من نساء العينة بان ذات المجتمع يرى بأن الرجل قادر على مهام يصعب على المرأة القيام بها، كما أن 44.72 في المائة مقتنعات بأن مجتمعهن يفضل عمل الذكور على الإناث حيث عبرت 43.09 في المائة من النساء على أن تفكير أفراد عائلتها يتوافق مع تفكير أفراد محيطها الذي يؤمن بنفس الفروقات بين الرجل و المرأة. إضافة إلى أن 52.72 في المائة تعتبر الثقافة الاستثمارية للمرأة غير مناسبة و غير كافية في مجتمعها.

إن هذه النسب السلبية و التي قد يكون لها تأثير في تغيير منحى النتائج السابقة توضح لنا بأنه لا تزال هناك مناطق في ذات الولاية فيها بعض العراقيل الاجتماعية التي تحد من إبراز دور المرأة، إلا أن هذه النسب ضئيلة مقارنة بالنسب الايجابية السابقة.

كما أضافت صاحبات المشاريع وفي نفس السياق السابق بأن أهم الصعوبات التي تعانيها المرأة ولا يعانيها الرجل في حالة رغبتها في تأسيس مشروع هي عملية التسجيل القانوني للمشروع على مستوى مصالح الضرائب و الإدارات الأخرى، وصعوبة التوفيق بين إدارة المشروع و أداء التزاماتها العائلية.

III. تحليل خصائص المشروع :

قمنا بالإلمام بكل الجوانب التي قد تمس المشروع و كذا حاولنا التعرف على الأثر الاجتماعي و الاقتصادي للمشروع على مختلف أفراد الدراسة و أسرهم و بيئاتهم وذلك عن طريق رصد كل الأمور التي تتعلق بالمشروع مثـــل : عمره، رأسمالـــــــــه، طريقة تأسيسه، عدد العمال ...الخ، إذ تبين لنا بان 58.54 في المائة من المشاريع العينة تتراوح عمرهم بين 3 إلى 5 سنوات بينما 25.2 في المائة يقل عمرهم عن 3 سنوات، تليها 15.45 في المائة من المشاريع عمرهم بين 6 إلى 10 سنوات و في الأخير 0.18 في المائة يفوق عمر المشروع 10 سنوات، حيث تعود هذه النسبة الأخيرة لمشروع واحد على مستوى نشاطات المهن الحرة و لم تعبر و لا صاحبة مشروع في هذا المجال بان عمر مشروعها أقل من 3 سنوات، أما باقي النسب تتوزع بشكل متباين في باقي المجموعات، مما يوضح لنا بان دخول المرأة إلى مجال المقاولة في ولاية ورقلة لا يزال حديثا على مستوى بعض القطاعات.

وفيما يخص الخبرة في مجال النشاط فكانت النتائج و كما هي مبينة في الجدول (13.3) كما يلي : 59.35 في المائة لديهن خبرة في مجال عملهم الحالي بينما 40.65 في المائة يفتقرن للخبرة في مجال نشاطهم الحالي.

كما وضحت 72.6 في المائة من نساء العينة أن عدد سنوات خبرتهم في مجال المشاريع التي ينشطون فيها حاليا تتراوح بين سنة إلى خمس سنوات، ثم تليها 26.03 في المائة تتراوح سنوات خبرتهم بين ستة سنوات إلى عشر سنوات، في حين أن 1.37 في المائة لديهن خبرة في مجال مشروعهن تفوق العشر سنوات، مما يثبت عزيمة هؤلاء المقاولات و تجاوزهن لمختلف العراقيل و الصعوبات التي قد تواجه المشروع.

وتبين بأن 78.86 في المائة استفدنا من تكوين في مجال النشاط أما البقية والتي تمثل 21.14 في المائة لم يلتحقن بتكوين في مجال نشاط مشاريعهم، حيث بلغت نسبة الملتحقات بمراكز التكوين المهني 60.82 في المائة و اغلبهن من النساء الناشطات في مجال الصناعات التقليدية، بينما 20.62 في المائة حصلنا على تكوين يتطابق مع تخصصاتهم الجامعية، أما الخاضعات لدورات تكوينية في معاهد خاصة فكانت نسبتهن 8.25 في المائة و معظمها من صاحبات المهن الحرة والمشاريع الخاصة، بينما عبرت 10.31 في المائة

عن حصولهن على تكوين في مراكز أخرى انحصرت اغلب إجاباتهن على دور الشباب والمركبات الرياضية والجمعيات النسوية والخيرية. كما أكدت كل نساء العينة المستفيدات من التكوين بأن هذه الدورات كانت ناجحة وقدمت لهن فائدة كبيرة.

لكن بالنسبة للواتي لم تتح لهم فرص لتلقي دورات تكوينية فكان 65.38 في المائة ليس لديهن رغبة شخصية في ذلك والبقية يرون السبب في عدم تلقيهم لدورات تكوينية هو عدم توفر مراكز التكوين على التخصصات أو الأمور التي يرغبن بتعلمها والتكوين فيها. وهنا يمكننا القول بأن للتكوين دور هام في صقل مسار المقاولة والزيادة في نجاحها واستمرارها لان أغلب خريجات مراكز التكوين المهني لا يحظين بفرصة كبيرة في المسار الوظيفي حال خريجات الجامعات لهذا يجب التركيز على التنويع في التخصصات التكوينية و إضافة مجالات جديدة.

أما فيما يخص توظيف المرأة للعمال فإنهن لا يقمن بتوظيف عدد كبير من العمال فقد تراوحت اغلب الإجابات بين 3 عمال كحد ادني و7 عمال كحد أقصى، مما يوضح لنا بأن كل مشاريع العينة عبارة عن مؤسسات مصغرة. لكن وبالرغم من أن عدد العمال الذين توظفهم صاحبات المشاريع صغير، إلا أنها تعتبر مساهمة في عملية توفير مناصب شغل و فتح منافذ دخل لأفراد مجتمعها، فبعد تجميعنا لكل إجابات ربات الأعمال حول عدد العمال الذين يزاولون نشاطهم في المشروع تبين لنا بأن عدد كل العمال باستثناء ربات الأعمال (123 ربة عمل) في كل مشاريع العينة الإجمالية بلغ 358 عامل، تتوزع على النحو التالي : المهن الحرة استطاعت المساهمة في تشغيل 49 عامل، حيث كان عدد العمال في هذه المجموعة محصور بين عاملـــين وثلاثة عمال، وبالنسبة إلى مجموعة المشاريع الخاصة فقد استطاعت أن توفر 141 منصب عمل، إذ لم يتجاوز عدد العمال في مثل هده المشاريع الأربع عمال كما لم يقل في أغلبها عن عاملين. بينما مجموعة مشاريع الصناعات التقليدية فقد تباين فيها عدد العمال إذ كان أدنى حد هو أربعة عمال و أقصى حد سبعة عمال ، أين بلغ العدد الإجمالي لمناصب العمل التي وفرتها مشاريع الصناعات التقليدية محل دراستا إلى 168عامل و هي نسبة معتبرة مقارنة بالمشاريع الأخرى ، وقد يكون السبب في ذلك هو طبيعة هذا النوع من النشاطات الذي يحتاج إلى العمل الجماعي و التعاوني أكثر من النشاطات الأخرى.

أما عن اختيار و توظيف العمال داخل المؤسسة فكان 52.03 في المائة تم توظيفهم على أساس سابق معرفة وهذه النسبة تبين لنا الحس الاجتماعي للمرأة نحو أفراد مجتمعها حيث لم تهتم بالخبرة و هي الأساس لتحقيق عوائد واهتمت بمسؤوليتها الاجتماعية أمام باقي أفراد مجتمعها، إذ كانت النسبة الأكبر لصاحبات المشاريع اللواتي يخترن الموظفين لديهن على أساس سابق معرفة النشاطات الصناعات التقليدية، بينما 18.7 في المائة تقوم بتوظيف العمال على أساس الشهادة إذ تكون هذه النسبة كبيرة في مجموعة المهن الحرة لان طبيعة العمل في مثل هذه المجالات يتطلب خبرة كبيرة، كما تقوم 29.27 في المائة بتوظيف العمال على أساس الشهادة التي يحملنها و الكفاءة في العمل، حيث تظهر لنا النتائج بأن 33.85 في المائة من صاحبا المشاريع الخاصة و التي تنشط غالبا في قطاع الخدمات و التجارة كما أشرنا سابقا يقمن بتوظيف العمال على أساس الخبرة و الكفاءات مما يعكس لنا اهتمامهم البالغ بضمان التسيير الفعال لمشاريعهم.

وبالنسبة لطريقة بداية النشاط فكانت النتائج تشير إلي أن 91.06 في المائة منهن قامت بإنشاء عملها من الصفر، في حين 8.94 في المائة فقط أعدنا تجديد نشاط عائلي سابق، مما يبين بان اغلب نساء العينة يردنا تحقيق قدر من الاستقلالية و يطمحن لإثبات قدراتهن الشخصية من غير مساعدة.

كما أن ما نسبة 44.72 في المائة من مشاريع النساء المقاولات في العينة الإجمالية ينحصر رأسمال مشاريعهن بين 100.000 دج و 200.000 دج، وكانت النسبة الأكبر فيها للمشاريع الخاصة، في حين أن 35.77 في المائة من تلك المشاريع لم يتجاوز رأسمالها 100.000 دج و اغلبها مشاريع تنشط في الصناعات التقليدية أي لا تحتاج إلى مواد ولوازم ضخمة أو متطورة، بينما كانت 12.19 في المائة من المشاريع ينحصر رأسمالها بين 200.000 دج و 500.000 دج و اغلبها تنشط في المهن الحرة

وفي الأخير 7.32 في المائة من المشاريع تجاوز رأسمالها 500.000 دج وشملت المهن الحرة كذلك هذا لكون هذه المشاريع تتطلب تقنية و أجهزة حديثة مثل الأجهزة الطبية والمعدات واللوازم الهندسية و غيرها.

وبالرغم من أن الحصول على التمويل آمر أساسي لنمو وتطور المشاريع الصغيرة ولزيادة إنتاجيتها إلا أن نتائج الجدول السابق و الشكل رقم (9.3) توضحان بأن أكثر من نصف نساء العينة الإجمالية أي ما نسبته 61.79 في المائة أشرن إلى التمويل الذاتي أو المدخرات الشخصية كمصدرهن لتمويل المشروع بينما 22.76 في المائة اعتمدنا على مساعدة من الأهل، و لم تعتمد أي امرأة على ميراث عائلي، كما أشارت 15.45 في المائة من صاحبات المشاريع على لجوئها إلى مصادر خارجية لتمويل مشاريعهن وكان هذا المصدر الخارجي الاستفادة من قرض. إلا أن صاحبات المشاريع اللواتي اعتمدنا على مصادر خارجية لتمويل مشاريعهن استفدن من قروض في إطار مشروع الرئيس الخاص بالمرأة الماكثة بالبيت إذ عبرت اغلبهن بان المبلغ المستلم كافي للبدا بمشروع كما أشرت 10.53 في المائة بان المبلغ كان أكبير من احتياجاتها المالية، حيث علمنا من بعضهن أن مبلغ الذي حصلنا عليه في إطار هذه المبادرة التي أطلقها فخامة الرئيس الجمهورية لم يتجاوز 400.000 دينار جزائري و هذا يفسر ارتفاع نسبة المستفيدات من القروض في مجال الصناعة التقليدية لأن هذا المبلغ يتناسب مع متطلبات وأدوات عملهن البسيطة، كما أكدت النساء في هذا الصدد بأنهن لم يواجهن أي صعوبات فيما يتعلق بالحصول على القرض كما دامت فترة دراسة ملفاتهن إلى غاية استلام المبلغ مدة شهرين فقط.

لكن بالنسبة للنساء اللواتي ينشطن في مجال المشاريع الخاصة واستفدن من القرض فصرحن بمواجهتهن صعوبات على مستوى ضبط ملف طلب التمويل لان القروض التي حصلنا عليها كانت في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، كما أبدين استياء من التجربة التي مررن بها ومن كثرة الأوراق المطلوبة في الملف و طول المدة التي استلمنا بعدها المبلغ المالي مع الذكر بأنه لم تصرح ولا امرأة بسوء المعاملة في الوكالة أو التفريق بينها وبين الرجال .

وهذا ما يثبت أن اغلب نساء العينة لم يستفدن من الآليات الحكومية باستثناء اللواتي استفدن من القروض، حيث اتفقت الكثيرات منهن بان السبب في ذلك هو عدم رغبتهن الشخصية لأنهن يعتقدن بان استفادتهن من الدعم و المساعدة الذي تقدمه الأجهزة الحكومية سيجعل مشاريعهن غير مستقلة، كما أشارت أخريات بأنهن لا يحتجن للمساعدة من هذه الآليات ولديهن كل القدرة على إنجاح مشاريعهم شخصيا، كما صرحت بعض نساء العينة إلى انه ليس لديهن علم بهذه الآليات أصلا ولا بالدور أو المهام التي تقدمها للمرأة المقاولة، بينما صرحت إحداهن بأنها قدمت ملف على مستوى الوكالة الوطنية للتشغيل وبعد مدة فاقت النصف سنة تم رفض ملفها بحجة عدم توافق نشاط المشروع مع الشهادة التي تحملها.

لكن الشيء الايجابي أن 67.48 في المائة من المشاريع محل الدراسة ناجحة بينما 32.52 في المائة فهي مقبولة نسبيا، مع الإشارة إلى انه لم تعبر أي مقاولة على فشل مشروعها. إذ يرجع هذا لعدة أسباب فترى 43.37 في المائة من النساء بأن خبرتها في مجال عملها كانت سببا في نجاح مشروعها في حين أن 28.92 في المائة أشارت إلى أن الدعم الذي تتلقاه في مجال تسويق منتجاتها هو السبب في زيادة نجاحاتها، بينما عبرت 18.07 في المائة على أن نجاحها يعود لاعتمادها على خطة عمل محكمة و دقيقة، وباقي النسبة 9.64 في المائة تعتبر أن نجاح مشروعها ساهمت فيه جهات معينة يهمها أمر المشـــــــــــــــــروع، و لم تشر أي منهن إلى وجود أسباب أخرى في هذا الصدد، كما تتمنى بعض صاحبات المشاريع الحصول على أموال إضافية من اجل فتح فروع أخرى وعلى دعم من اجل تسويق منتجاتهن خارج الولاية وخارج الوطن، كما ترغب أخريات بالحصول على أجهزة متطورة مثل ماكينات الخياطة الحديثة.

وبالرغم من النسبة الكبيرة للمشاريع الناجحة في العينة الإجمالية إلا أن 46.34 في المائة تواجه منافسة شديدة من قبل مشاريع مشابهة إذ يظهر ذلك جليا على مستوى المهن الحرة، 34.15 في المائة تواجه صعوبة في تسويق منتجاتها، وما يثبت أيضا ضعف المرأة من الناحية التسويقية والتجارية هو عدم امتلاك منتجاتها لعلامات تجارية حيث أرجعت بعض صاحبات المشاريع سبب عدم امتلاك

منتجاتهم لعلامة تجارية إلى حداثة مشاريعهن كما بررت أخريات ذلك بعدم حاجة المنتجات لها و هذا ما يدل على عدم اطلاعهن الواسع بأهمية التسويق في الرفع من قدرات المشروع التنافسية. كما أن 19.51 في المائة من نساء العينة تواجه صعوبات بخصوص غلاء أسعار مواد و لوازم المشروع وهذا لاعتمادهن على التمويل الشخصي من اجل تغطية متطلبات المشروع وابتعادهن من المصادر الأخرى التي قد توفر لهن قدر كافي من الأموال لاقتناء مختلف مواد ولوازم المشروع.

IV. تحليل نتائج البيئة الاستثمارية و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشروع على المرأة والأسرة والمجتمع :

بغية معرفة رأي نساء العينة في بعض الأمور المتعلقة بالبيئة الاستثمارية والظروف التي تنشط فيها المقاولات في ولاية ورقلة و كذا معرفة الآثار التي خلفها المشروع على المرأة و الأسرة والمجتمع ارتأينا أن نطرح على نساء مجموعة من الأسئلة في ذات السياق وأسفر تحليل النتائج المتحصل مجموعة من الآراء مبينة في الأشكال التالية.

شكل رقم "5" : يوضح البيئة الاستثمارية و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الأكثر ايجابية للمشروع على المرأة والأسرة والمجتمع

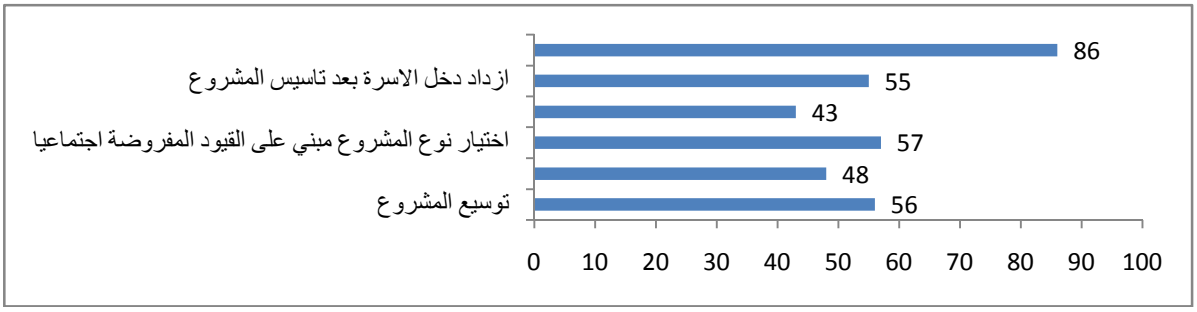

المصدر: نتائج استمارة البحث

من خلال النتائج المتحصل عليها والموضحة في الشكل أعلاه اتضح لنا بان اللواتي يوافقنا بشدة على فكرة توسيع المشروع مستقبلا هن 45.53 في المائة كما أن 69.92 في المائة تنصحن الأخريات بتأسيس مشروع خاص بهن، مما يبرز لنا صمود المرأة المقاولة بالرغم من مواجهتها لعدة صعوبات، من بين هذه الصعوبات تأكيد 46.34 في المائة من نساء العينة على أن عملية اختيار المرأة لنوع المشروع مبني على القيود المفروضة اجتماعيا، لكن بالمثل يظهر تحدي هذه الصعوبات من خلال تعبير 39.03 في المائة بأنهن قادرات على السفر و التنقل لإنهاء أعمالهن الاستثمارية وغيرها، مما جعل نظرة الأسرة تتغير اتجاهها بعد تأسيس المشروع وعبرت 34.96 في المائة عن ذلك.

شكل رقم "6" : يوضح البيئة الاستثمارية و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية الايجابية للمشروع على المرأة والأسرة والمجتمع

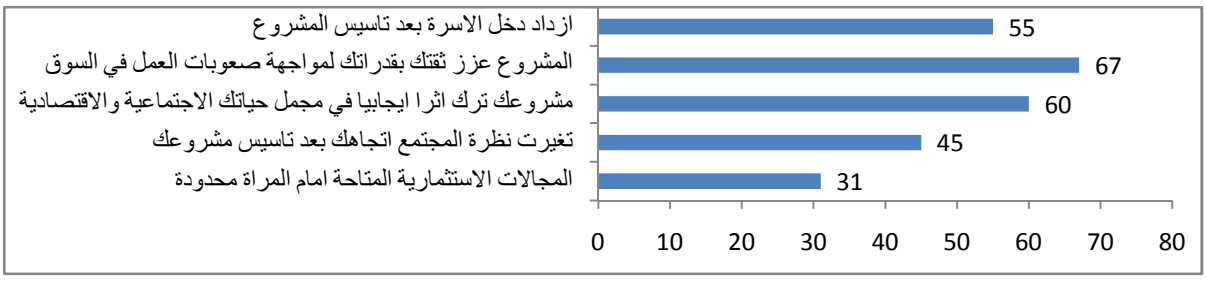

المصدر: نتائج استمارة البحث

أما الشكل رقم (06) والذي يظهر اعلي عدد من التكرارات للنساء اللواتي كانت نظرتهن ايجابية حول بعض الأمور التي تخص بيئة النشاط والأثر الاجتماعي والاقتصادي للمشروع عليهن وعلى مختلف أفراد مجتمعهن، إذ تمثلت هذه الآراء في أن 25.2 في المائة توافق على أن المجالات الاستثمارية المتاحة للمرأة محدودة، مما يؤكد لنا بان الثقافة الاستثمارية للمرأة في هذه المجتمعات غير مناسبة وكافية وفقا لرأي 52.72 في المائة من صاحبات المشاريع. في حين أن 36.58 في المائة وافقن على أن نظرة المجتمع تغيرت اتجاههن بعد تأسيس المشروع وهذا يبين لنا نجاح المرأة في إبراز مشاركتها في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، كما أن 48.78 في المائة تعتقدن بان المشروع ترك آثرا ايجابيا في مجمل حياتهن الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى أن 54.47 في المائة موافقات على أن المشروع عزز ثقتهن بقدراتهن لمواجهة صعوبات العمل في السوق، أما الأثر الكبير فيظهر من خلال تحسن مستويات دخل أسرهن، حيث أشارت 44.71 في المائة بذلك و هذا أهم دليل على أن المرأة تسعى و بالدرجة الأولى من خلال مزاولتها للنشاط المقاولاتي إلى إبراز قدرتها على المساهمة في دخل الأسرة و لو بشكل ثانوي.

شكل رقم "7" : يوضح الآراء المحايدة حول الرأي في البيئة الاستثمارية و الآثار الاجتماعية و الاقتصادية للمشروع على المرأة والأسرة والمجتمع

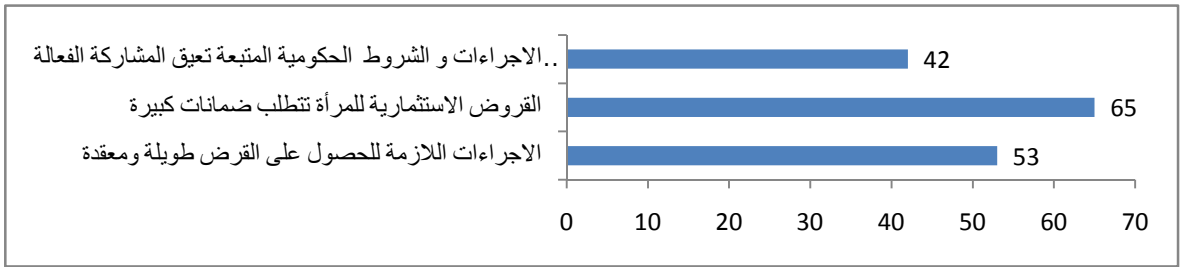

المصدر: نتائج استمارة البحث

وأخيرا فيما يخص الطريقة التي توفق فيها نساء العينة بين حياتهن العائلية والحياة المهنية فكانت عن طريق تقسيم الوقت إلى فترات بعضها لأداء الواجبات العائلية والأخرى لإدارة أمور المشروع هذا بالنسبة للمتزوجات كما أن اغلب العاملات في مجال المهن الحرة أشرن بأن لديهن من يساعدهن في أمور البيت مثل أم الزوج، جلب عاملة تتولى إدارة شؤون المترل، أما عن صاحبات المشاريع العازبات فهن لا يواجهنا أي صعوبة في التوفيق بين أمور البيت وأمور العمل لأنهن يتقاسمنا واجبات البيت مع باقي أفراد الأسرة كما انه هناك منهن من يعفيها أفراد أسرتها من العمل البيت طيلة الأسبوع شرط أن تقوم بالعمل عنهم في فترات راحتها أي في نهاية الأسبوع ، مما يبدو بان هناك تفهم من طرف أفراد الآسرة و دعم للمقاولات من اجل إنجاح مشاريعهن.

من خلال تحليلنا لمختلف الخصائص الشخصية و الخصائص المهنية لصاحبات المشاريع في ولاية ورقلة توصلنا إلى أن أغلب صاحبات المشاريع في ولاية ورقلة :

- شابات في مقتبل العمر حيث ينحصر عمر الكثيرات منهن بين 30 سنة و 40 سنة؛
- لديهن ارتباطات عائلية حيث أن نسبة كبيرة من صاحبات المشاريع متزوجات و عازبات يعشن في اسر يتجاوز عددها 3 أفراد ولا يتعدى 8 أفراد؛
- حاملات لشهادات تعليمية من الجامعة والتكوين المهني؛
- مستواهن المعيشي متوسط؛
- لديهن خبرة في مجال عملهن اكتسبنها من العمل سابقا و الخضوع للتكوين تفوق خمس سنوات؛
- يلجان للمقاولة بهدف مساعدة أسرهن في توفير الاحتياجات اليومية؛

- يقطن في المدنية؛
- يعشن في بيئة متفتحة تراعي طموح المرأة و تشجعها على تلقي التعليم، و العمل، و تأسيس مشروعها الخاص وكذا المشاركة في الحياة الاقتصادية؛
- تواجهن في حالة رغبتهن بتأسيس مشروع خاص عوائق إدارية بالدرجة الأولى؛
- لديهن القدرة على التوفيق بين مسؤوليات البيت و إدارة أمور المشروع؛
- ينحصر عمر مشاريعهن بين 3 سنوات إلي 5 سنوات؛
- يحبذن العمل في قطاع الخدمات والتجارة؛
- تتواجد مشاريعهن في نفس منطقة اقاماتهن؛
- قمن بتأسيس المشروع من الصفر؛
- رأسمال مشاريعهن ينحصر بين 100.000 دج و 200.000 دج؛
- لا يعتمدن على القروض البنكية في تمويل المشروع يفضلن استخدام المدخرات الخاصة؛
- لم يستفدن من الآليات الحكومية؛
- مشاريعهن ناجحة؛
- يواجهن صعوبات تسويقية و منافسة من قبل المشاريع المشابهة؛
- يطمحن إلى توسيع مشاريعهن؛
- يشجعن الأخريات على مزاولة النشاط المقاولاتي.

من خلال تعدادنا لتلك الخصائص الشخصية لصاحبات المشاريع في ولاية ورقلة و المميزات التي تحظى بها مشاريعهن وكذا الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمشروع على المرأة، أسرتها، ومجتمعها، والتي ذكرناها فيما سبق يمكننا القول بأن جميع تلك المتغيرات عبارة عن مؤشرات تدخل في تفسير التمكين الاقتصادي للمرأة في ولاية ورقلة من خلال تأسيسها لمشروعها الخاص.

خلاصـــــــة:

من خلال الدراسة التطبيقية والتي حاولنا فيها رصد كل ما يتعلق بالخصائص والأبعاد الشخصية لصاحبات المشاريع في ولاية ورقلة وكذا الملامح البيئية لواقعهن، إضافة إلى رصدنا لأهم ما يتعلق بالمشروع الخاص بالمرأة ابتداء من البيئة الاستثمارية إلى غاية الآثار الاجتماعية والاقتصادية التي يتركها هذا المشروع على المرأة و أسرتها و مجتمعها أيضا، استطعنا القول بأن المرأة التي تنشط في مجال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بولاية ورقلة قد تخطت بعض المشاكل المتعلقة بالنظرة المجتمعية والعائلية لقيام المرأة بتأسيس أعمال خاصة، والتي لطالما اعتبرت عائق بالنسبة للمرأة المقاولة في الجزائر، إلا أنها مازالت تعاني من قصور في مستوى الجانب التسويقي والمشاكل الإدارية والقانونية، لكن المشكل الحقيقي والمطروح هو يكمن في مدى إقبالها على الاستفادة من آليات الدعم والمساعدة الحكومية والحصول التمويل الخارجي، أين نجد المرأة المقاولة في هذه الناحية الشريك الأول وبدون أن يكون لديها أسباب موضوعية في عملية المساهمة في تأخر تطوير وتوسيع نشاطها بابتعادها عن الاستفادة من القروض والآليات التي أنشئت بغرض ترقية المقاولة النسوية في الولاية محل الدراسة. إذ يمكننا أن نعمم هذه النتائج على منطقة ورقلة لكن من الصعب تعميمها على كافة الجزائر لأن لكل منطقة متغيرات تحكمها، و بما أن دراسة خصت ولاية من الوطن فان المتغيرات التي قد يكون لها تأثير تنحصر في الجانب الاجتماعي والثقافي فقط، وباقي الجوانب فهي متشابهة.

وفي ختام هذا المقال يمكننا القول بأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعتبر أهم أداة أو سبيل للوصول إلى التمكين الاقتصادي للمرأة، شرط أن يتم التحكم في مختلف العوائق و المؤثرات الداخلية و الخارجية على المرأة المقاولة والتي نذكرها بالشكل التالي:

- ضرورة إدماج المرأة في مختلف المجالات الاستثمارية حالها حال الرجال لان المرأة المقاولة في الجزائر تشكل قوة فاعلة الاقتصاد الوطني لكن تعاني من إدماج متعثر في المجال الاقتصادي؛
- على الجهات المعنية بقضايا المرأة زيادة توعية المقاولات حول الخيارات التمويلية المتاحة وتسهيل وصول النساء المقاولات إلى مصادر التمويل المناسبة وكذا تخصيص برامج إرشادية حول القروض و فرص الاستفادة منها؛
- إجراء دراسات لفهم السبب الذي يدفع صاحبات المشاريع إلى الاعتماد على المدخرات الشخصية أو مساعدة الأهل لتمويل المشروع ويتجنبنا القروض البنكية؛
- البحث عن طرق من شأنها تعزز عملية الاتصال بين صاحبات المشاريع في مناطق الشمال والغرب والشرق والجنوب بغية استفادة إحداهن من تجارب الأخرى؛
- على الدولة دعم و تشجيع صاحبات المشاريع غير المصرح بأعمالهن لدخولهن إلى الاقتصاد بشكل رسمي و قانوني؛
- على المختصين بإجراء البحوث حول أوضاع المرأة الاقتصادية الابتعاد عن البيانات الإحصائية المضللة والتركيز على الدراسات الميدانية التي غالبا ما تكون أقرب للواقع.

الملاحـــــــق:

ملحق رقم (01): توزيع مشاريع نساء العينة حسب الطبيعة القانونية و التصريح بالنشاط

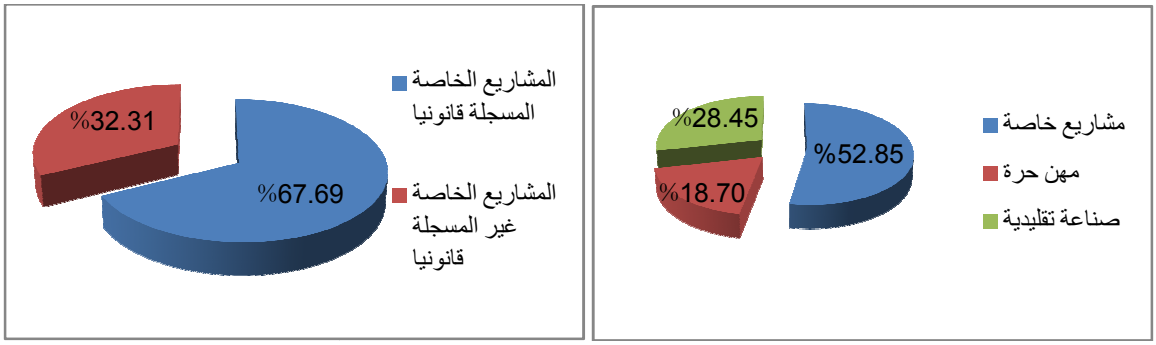

ملحق رقم (02): يوضح الملامح البيئية والمجتمعية لواقع صاحبات المشاريع

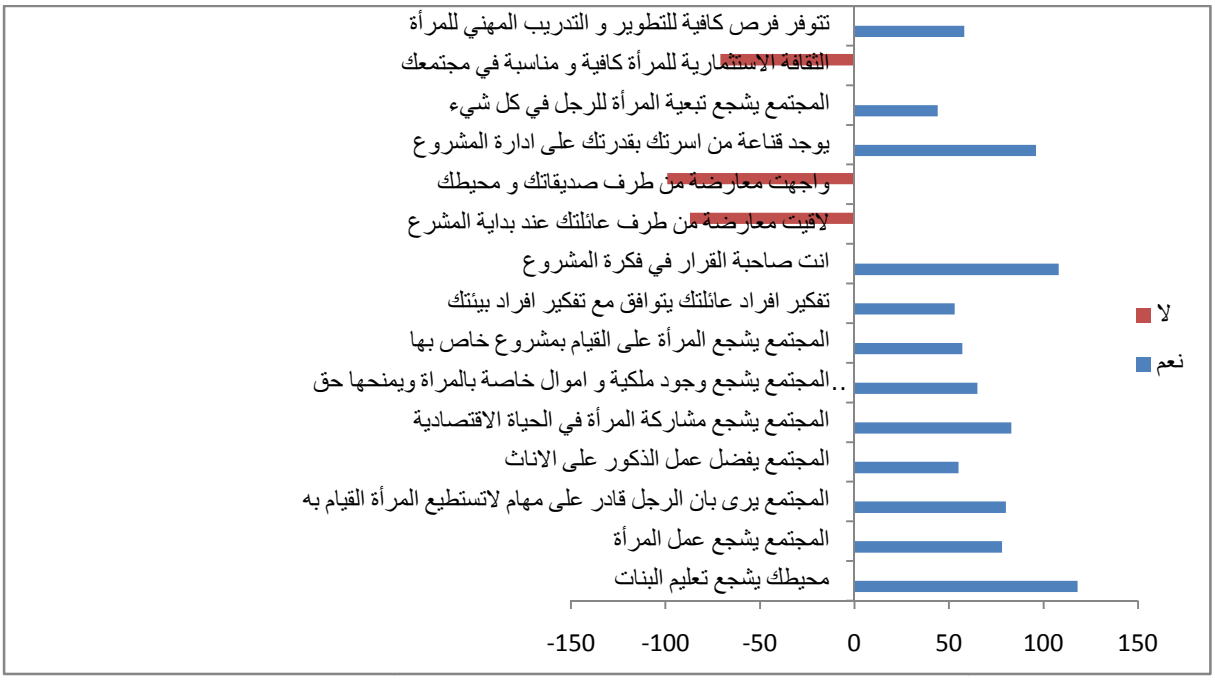

المراجع المعتمدة والإحالات:

[1] مكتب الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية للعام 2010، الثروة الحقيقية للأمم: مسارات إلى التنمية البشرية، ترجمة لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، يصدره برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الولايات المتحدة الأمريكية، 2010، ص66.

[2] أسد أيهم، ورقة عمل بعنوان التمكين الاقتصادي للمراة كمدخل للتمكين الاجتماعي، قدمت في الندوة العلمية بتنظيم مرصد نساء سورية و النادي السرياني الأرثوذكسي، حمص، سوريا، 2008/3/26، ص6.

[3] الجربوع أيوب بن منصور و آخرون، ورقة عمل حول: المساهمة الاقتصادية للمرأة في المملكة العربية السعودية، مقدمة في منتدى الرياض الاقتصادي الثاني مساهمة المرأة السعودية في الاقتصاد في المملكة العربية السعودية، مدينة الرياض ، السعودية ، 4-6 ديسمبر 2005، ص 18.

[4] بن يزة يوسف، التمكين السياسي للمرأة وأثره في تحقيق التنمية الإنسانية في العالم العربي، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم السياسية، تخصص تنظيمات سياسية وإدارية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2010، ص 22.

[5] أسد أيهم ، مرجع سبق ذكره،ص 6.

[6] أيوب رائدة، الجدوى الاجتماعية للمشاريع المتناهية الصغر وتأثيراتها على النساء في الريف السوري، أطروحة دكتوراه غير منشورة في علم الاجتماع، جامعة سانت كليمنتس للتعليم المفتوح عن بعد، بريطانيا، 2010، ص 88.

[7] يوسف حنان، تقرير حول سبل تحسين فرص العمل للمرأة وفاعلية تطبيقها، مقدم في المؤتمر العربي الرابع لتنمية الموارد البشرية، منعقد في مركز الملك فيصل للمؤتمرات، الرياض، 15 فيفري 2011، ص (34،35)

[8] الجربوع أيوب بن منصور و آخرون،مرجع سبق ذكره، ص (19،20)

[9] Office National des Statistiques Algérie , Statistiques Sociales et Statistiques Economiques : Education , , http://www.ons.dz/ _Education_htm,consulté le 02-03-2012

[10] Office National des Statistiques Algérie , Statistiques Sociales et Statistiques Economiques : Sante , http://www.ons.dz/ _Sante _htm,consulté le 02-03-2012

[11] Office National des Statistiques Algérie , Statistiques Sociales et Statistiques Economiques : EMPLOI & CHOMAGE AU 4éme TRIMESTRE 2010, http://www.ons.dz/ _Emploi_et_chomage_htm,consulté le 02-03-2012

[12] النجار فايز جمعة صالح، العلي عبد الستار محمد، الريادة وإدارة الإعمال الصغيرة، الطبعة الثانية، دار الحامد، عمان، الأردن، 2008، ص 28.

[13] شلوف فريدة، المرأة المقاولة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم الاجتماع، تخصص تنمية وتسيير موارد بشرية، جامعة الاخوة منتوري قسنطينة، الجزائر، 2009، ص 11.

[14] سلامي منيرة، التوجه المقاولاتي للمرأة في الجزائر، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، 2008، ص 36.

[15] Dif Aicha , L'entreprenariat féminin cas de la wilaya d'Oran , mémoire de magister non publié en sciences commerciales, spécialité Management des entreprises, université d'Oran Es-senia, Oran, 2010 , p 17.

[16] التركي نورة صالح، برازويل ريبيكا، صاحبات الأعمال في المملكة العربية السعودية : مقارنة اقليمية للخصائص والتحديات والتطلعات، مركز السيدة خديجة بنت خويلد، جدة، 2010، ص 22.

[17] شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص 37.

[18] فؤاد نجيب الشيخ، يحي ملحم ووجدان محمد العكاليك، مقال بعنوان صاحبات الأعمال الرياديات في الأردن : سمات وخصائص، المجلة الأردنية في إدارة الأعمال، الأردن، المجلد 5، العدد 4، 2009، ص 501.

[19] شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص (38،39)

[20] بلعربي عائشة، تقرير بعنوان: أي دور لصاحبات الأعمال العربيات في التنمية الاقتصادية، مقدم في المنتدى العربي حول: الدور الجديد للقطاع الخاص في التنمية و التشغيل، الرباط، المملكة المغربية، 21-23 أكتوبر 2008، ص 15.

[21] شلوف فريدة، مرجع سبق ذكره، ص (40،41)

[22] المؤسسة العمومية للتلفزيون الجزائري ، نشرة الأخبار الرئيسية، استفادة أكثر من 80.000 امرأة ريفية من تكوين على المستوى الوطني ، متوفرة على الموقع http://www.entv.dz/tvar/news/index.php?id=0 ، تاريخ التصفح (2012/03/12)

[23] Voir: Centre national du registre du commerce, "la création d' entreprises en Algérie statistiques 2010", CNRC, édition avril 2011, P 60, document téléchargeable sur le site du CNRC accédé sur: http://www.cnrc.org.dz/ar/src/documents.php?page=1, page consulté le 21/03/2013 à 23h45.

[24] للإشارة أن هذا الإحصاء مس فقط الوحدات الاقتصادية التي تملك سجل تجاري لها مقر ثابت، وفي هذه الحالة تم استثناء التجار (مندوبي المبيعات) والذي قدر عددهم حسب المركز الوطني للسجل التجاري بـــــ 84765 إلى غاية تاريخ إجراء الإحصاء، كما تم استثناء خلال عملية الإحصاء هذه حوالي 160079 من المقاولين الناشطين في مجال البناء والذين لا يملكون مقر ثابت، كما تم أيضا استثناء 217831 مؤسسة نقل لنفس السبب، وهذا بالمقارنة مع إحصائيات المركز الوطني للسجل التجاري، كما تم أيضا استثناء المستوردين الذين لا يملكون مقرات ثابتة،...الخ ؛ بالإضافة لذلك تجدر الإشارة أن هناك العديد من المؤسسات المسجلة لدى المصالح المعنية لكن في المقابل سبق وأن زالت من السوق، لكن لم يتم شطبها من القوائم نظرا لعدم تحيينها.

[25] Office national des statistiques, "le premier recensement économique 2011-résultats définitifs de la première phase", Alger, juillet 2012, P01.

[26] المؤسسات ذات شخص معنوي (PM): مثال ذلك SPA، SARL، ...الخ ؛ أما المؤسسات ذات شخص طبيعي(PP): تتمثل في المؤسسات التي لا يستلزم نشاطها مسك سجلات مستقلة مثل المحامين، الموثقين، الأطباء، محضرين قضائيين، مهندسين معماريين ...الخ المهن الحرة + بالإضافة للتجار والحرفيين.